

كما اذا كان المشتق من الامور الشاملة ولا يختص بالبيان والامور علم بخصه الحال ان مفهوم المشتق امر
 واحد في مجله العقل والامور الشاملة وينزعه عن الموضوع نظر الى الوصف العالم به وهو مشترك
 وما هو منه فعمل عليه فقط وتغيره عن غير الضارب اليه مع بترتق وشئونه كما انه بيان له فعل
 ذلك ما دمن ذهب الى كونه متناقضاً في هذا المقام وهو سبحانه ولا فضل ولا انعام ويؤيد اي
 اتحاد الوضو والوضو المحل حقيقة ما قال ابن سينا وجود الاعراض في النفس هو وجودها
 بحالها فان معناها غير المعنى ان الموجود في الجسم يعني هذا المورد في موضوع موجود واحد
 وجبته فقد وجب اتحادها ذاتاً لا متناع كون المتغايرين ذاتاً متحدتين وجوداً وبديل عليه انقل عنه
 في شيء حيث قال ويرد على ما ذهب اليه الشيخ انه يلزم ان يكون النقطة المشتركة بين الخطين مثلاً
 موجوداً بوجودين فان وجود هذا الخط غير وجود ذلك الخط وطلان اللانتم من اليبين
 والشيخ ان يقول على ما ذهب اليه الجاهل وان لم يلزم كون شيء واحد موجوداً بوجودين لكن بترقيم
 ووض واحد بمكسب في مرتبة الصورت فاهو بكونه في انبائه ما يقع في التفرع من الفرضين ان يطلان
 الثاني من قوله بالنسبة اقل ثم فان النقطة الواحدة انما يوضع بخطين من حيث اتحادها واما المبدأ
 او المنتهى في تلك الخطية مصححة وان لم يعلم كنه تصحيحه انتهى وفيه انه مع كونه مخالفا لما صرح به الشيخ
 على ما وقع خلاف الظاهر السابق الى الفهم اذا نظر منه ان العرض ليس له وجود في نفسه ووجوه
 في موضوعه بخلاف الجوهر فانه ليس له وجود كذلك واذا وقع الفرع على قرب الكمال كما لا يخفى
 ان بشرع في مباحثها التفصيلية فقال كالمكتبة خمس اى المكتبة التي لها اربعة كتب
 خمسة انواع واما المكتبة الفرضية التي ليس لها اربعة كتب فلا بأس بخردها عن اربعة كتب

لا متناع تخلف الذاني او العوض بدون ما هو ذاني او عوض له الاول من تلك الانواع الخمس
 الجنس هو الحي الخمس كلي جنس من الانواع الخمس وهو لا يفر عن قوله مقل على كثيرين
 لان كل عر م هو الذي يمكن فرض تقوية على كثيرين والمراد بالقول ما بعد المقولة بحسب الالام
 وهو انصر من الكفر لانه بعد لو كانت كانت التزامة وهو محوارة في النوعين وقوله مقل المحمول
 ش من الكفر والجزئي فان الحمل بغيره معا على موقوف بقا وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات فانها
 لا بعد في الاعتراف واصر في مختلفين بالمخالفين يخرج به الانواع الخمسة وقوله ما الفرقية
 وخواصها في جواب ما هو يخرج به الفصل العبد في العوض العام وسائر الخواص فان شيئا منها
 لا يقال في جواب ما هو عر م بخصفة ولا بنا في ذلك نوع العوض في جواب ما هو عر م بخصفة ولا بنا في ذلك
 عر م صرح به بعض المنفيين فان كان الحي الخمس جوابا عن الماهية وعن جميع المشاكات لطا
 في ذلك الجنس ففريق كالمجان بالنسبة الى الانسان والا اى وان لم يكن جوابا عن ماهية
 جميع المشاكات بل اذا سئل عنها ومن نوع مثلك في ذلك الجنس يقع الجواب به واذا سئل
 عنها ومن نوع اخر لك يقع الجواب به فبعد كالمجان بالنسبة الى الانسان وهذا هو الظاهر
 من عبارة التمهيد بغيره على لا يفر تم هذا اشكال مشهور الاول ان تعريف الجنس القدر
 صادق على الجنس العبد لانه اذا سئل عن الانسان والنباتات بما يكون الجواب الجسم الكس
 وكذا اذا سئل عنه ومن مجموع المشاكات في جسم لا يكون الجواب الا به لان الجواب هو الانسان
 ومن مجموع المشاكات في الجسم كالمجان بالنسبة الى الانسان والنباتات بما يكون الجواب الجسم الكس
 لا المجموع في اصل التعريف ان الجنس القريب بالجنس جوابا عن ماهية ومن كل واحد من شراكها

فرادى فردى والجنس ليس كذلك وانما فرادى فرد جميع الاشياء كما يقتضيه المنطق
 فلا يصدق التعريف على جنس فردي بل هو تعريف نوعان فقط والجواب ان اقتضا الجميع والكلمة
 المتعدي اليه بنفس الامر ثم ولو سلم متحقق جنس في كل شيء ثم وادارة النقص في كل شيء يكون متحققا
 في نفس الامر وهما مباحث خمسة الاول منها ان لفظ ما هو سؤال عن تمام الماهية ^{المختصة}
 بالشيء ان اقتصر فيه الى السؤال على امر واحد كقوله او جزئيا فيجب ح بالانواع
 ان كان ذلك الامر جزئيا والحد التام ان كان كلياً وعن تمام الماهية المشتركة بين جميع
 الامور المتعدية ان جميع بين امري وسئل عنها فيجب ح بالانواع ان كانت تلك الامور
 متفقة بالحقيقة ومتحدة بالجنس ان كانت مختلفة والمراد بالماهية ما هي على الاشياء
 بما هو بكونه تمام الماهية المشتركة ماهية مشتركة لا يكون ماهية مشتركة سواء بل كل ماهية مشتركة
 يكون عينها او جزؤها على ما عرفت بقا ومن ههنا اي من ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المشتركة
 او المشتركة يقتضي ح اي يستلزم عدم امكان جنسين في مرتبة واحدة للماهية واحدة
 لان الجنسين على انهما فردين بنسبة اليها يلزم استغناء الشيء عما هو ذاتي له اذ يكفي في تعريف
 الجنس ان كانا بعينين كذلك فاما ان يكونا فردين بنسبة اليهما او بعينين بنسبة
 اليه اي في قدر الاول يلزم المحذور اعراضا في انتقال الكلام الى جنسيهما وهكذا الى ان ينتهي
 الى جنس لا جنس في نفسه فلا جرم يكون الجنس ان فردين بنسبة اليه يلزم المحذور المذكور على ما قلنا
 واما كون الجنس فرديا والاخر بعيدا فاجاب بل واقع الثاني من تلك المباحث وجود
 الجنس هو وجود النوع وهذا خارجا اي انما نتخذ ان في الوجود بحسب الذين والى اشار اليه

الشيخ في البيت الشفا حيث قال لو كان الجسم النسبة الترتيبية الجسم وجوده فصل قبل وجود النوعية
 سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة والكمية فيلزمه لا بالزمان بل بوجود النسبة
 فترى النوع هو وجود ذلك النوع لا غيره فالعقل ايضا الحكم كذا فان العقل لا يكون ان يصنع شي
 من الاشياء الجسمانية التي بطبيعة جسمانية وجود الفصل هو اولها وينفع اليه شي اخر في بحث المبدأ
 النوع في العقل فانه لو قيل ذلك كان الجسم الذي لنفس العقل غير مقبول بطبيعة النوع بل كان جزء
 في العقل ايضا بل انما يحدث للنفس الذي هو النوع بطبيعة الجسمانية في الوجود والعقل معا اذ احدث النوع
 ولا يكون الفصل خارجا عن كون ذلك الجسم مضافا اليه بل تضمنت فيه وجزء منه من جهة الترتيب والاعمال
 ثم ان هنا اشكالا مشهورا وهو ان يتقدم مع النوع كسب الوجود بل عرفت انه يتقدم الى
 الفصل مع الصورة عرستها وان المادة والصورة موجودان بوجود غير وجود الجسم كسبها
 عرستها فتقول الجسم الى التقدم مع المادة كما قلتم بغير كون وجوده مع الوجود نوعا منها او
 وجوده على وجود جسم شدة ولا الفصل عن هذا الا بالكل واحد من المقدمات الثلاث وقد قالوا
 والجواب ان الجسم الفصل وان التقدم مع المادة والصورة لكنها ليس بعورتين لها ونسبتهما
 بان يوجد من ذاتها بل صورتان نوعان ما خورزان عنه بلا خطتها فان كلا منهما من انشائها
 ومصدران صلتها فليس مثلا لان صورتها نوعا خورزان ذاتية يتقدم كسب وجوده كما لا يخفى
 وهذا الاشكال مع جوابه مما افادته استاذنا الفخر بر محمد صالح توفيق بقوله وقد فطر لي جواب
 وهو ان الجسم الفصل من المادة والصورة باعتبارها باعتبارها فخر حيث انما عينها بوجودها
 بوجود عرستها سوى وجود النوع وليس بمجملين ومن حيث انما غير ما يوجد بوجودها هو وجود النوع

ومحمولان عليه وبالعكس وكذا الحال في الزيادة والصوره فانها غير محسوس الفصل ما عتبر فيهما
 باعتبار غير محسوس البينه موجودان بوجودهما ومحمولان ومن حيث الغيرة موجودان بوجودهما ^{على} ^{مفرد}
 وغير محسوس في المثال وانرفع بالواجب الاول ايضا لكلا الخزان اوردتهما هنا الاول ان
 الجنس متحد مع النوع كسبب الوجود هم هو كك مع الفصل ولان المتحد مع المتحد مع الشئ متحد بغيره
 الجنس متحد مع الفصل كك هو محله ما تقر صندهم من غير ما كك يكون احدهما موصوفا والاخر
 والاثنى ان النوع متحد مع الجنس هو كك مع نوع اخر ويكون المتحد مع المتحد مع الشئ متحد مع ذلك
 الشئ بغيره اى والنوعين كك وذلك لان الجنس والكلان صوره للنوع ومنتزعا عنه وهو ^{الان} ^{الان}
 لكن النوع ليس صوره للفصل ومنتزعا عنه بل الاله بالعكس فلا يفرم الاثنى وعلما لا يفرم ^{الان} ^{الان}
 الجنس مع النوع انما هو من جهة كونه صوره للنوع ومنتزعا عنه وليس اثنى النوع مع الفصل او
 من هذه الجهة من غيرم الاتحاد فهو اى الجنس محمول عليه اى النوع فيهما اى الذين
 الخارج فان قلت لما كانا متحدين بسبب الوجودين لم يتحقق مناط العمل الذي هو اشتغالهم
 الوجود والاتحاد بمواضعه قلت قد صرح به في اخر التخصيل بان الذين قد يعلق للجنس من حيث
 وجوده مفردا فاما مع كونها متحدين بسبب الوجود والواضع متغايران بسببه ومنشأ ذلك
 الاتحاد ان الجنس ليس له تحصيل وتقرر بفعل قبل النوع وان كانت قبلته لا بالان
 بل بالذات بغير ان الجنس من حيث التقرر ليس مقدا على النوع كسبب الواقع ولو بالذات والوجود
 التقرر قال في شئ المقصود بغير تقدم الجنس التقرر الواقع وان كان بالذات والا فالقدم الفصل
 للبيد على المركب لو كانا عاكسين من الفردين فان اللون مثلا الذي هو سبب للبيد

اذا خطرنا بالبال ونصورناه في الذهن فلا يقع ولا يحصل تخصي منقرها بالفعل في
 بعض النسخ فلا ينتفع نصل به والقال بل يطلب في معنى اللون وحقته زيادة اي امر
 زائد الكثرين البصر فيحصل من انضمامه اليه البياض فيتقرر بالفعل وهذا منقره حتى يقربا اي اللون
 بالفعل اما طبيعة النوع من حيث هي فليطلب فيها تخصي معناها وذا انما بل
 متضمنة متقرة قبل اقترانها بالحوادث المستحصنة الذهنية او التي رتبة بل تطلب فيها تخصي
 الاشياء التي لا تحصل الا بعد اكتشافها بها فالجنس من حيث الذات والاشارة معا والنوع من حيث
 الاشياء فقط والما كسب الذات فيحصل وهذا منقره بل منهم والنوع يحصل فان المراد بالاشياء التفصيل
 بحدوث الثالث من تلك المباحث ما الفرق بين الجنس والمادة فانه يقسم
 مثلا انه اي الجسم جنس للانسان واصل في تمام الامة فهو محمول عليه كاعرفه يقدر
 اي الجسم انه مادة له فهو اي جسم مستحيل الحمل عليه اي لان اذ مادة الشيء
 متفارقة معه كسب الوجود غير محمول عليه فنقول الجسم الماخوذ بشرط عدد الزيادة
 اعم من زيادة شئ من الاشياء المتقرنة عليه ومفارقة له مثل الحس والتفدى مادة لان ان جزء
 منه وجزء محمول عليه والجسم الماخوذ بشرط الزيادة اي زيادة شئ من تلك الاشياء عليه
 ومفارقة له نوع من انواع الممكنة والجسم الماخوذ بشرط شئ من الزيادة يظهر
 بل كيف كان اي هو اكان مع شئ من تلك الاشياء او لا على الاول ولو كان مع الف معنى
 داخل في جملة المتعاطي يحصل معناه وحقته جنس فهو اي جسم يشتبه محمول بعد
 اي دام كونه مأخوذا بها انه لا يمكن ان يكون اي جسم يشتبه على احدى صفات وفصل ومحمول

على كل مجتمع من مادة صرفة من النوع الحسية والخاصة واحدة كانت ذلك
 المجتمع او الفانثا نيت الضمير بنا وبلا الهية قد صرح الشيخ بان الجسم بمنزلة المادة فموجود
 الانسان بسبب موجود وان جسم بهذا الاعتبار فموجود الجوهر المركب من جسم البدن والشر
 بعد حسنة وليس محمول لان تلك الهيئة ليست مجرد في طول و عرض ونقطة وان الجسم لا يتغير في محمول
 على كل مجتمع من مادة وصورة حيث كانت او الفانثا وفيها الاقطار الثلاثة فهو اذن محمول على مجتمع
 من حسنة الشري كالمادة ومن النفس لان هيئة ذلك جوهري وان المجتمع من معان كثيرة وان تلك الهيئة
 موجودة لا في موضوع ذلك الهيئة جسم لانها جوهري في طول و عرض و عمق قطرها ان محمول في كل
 ان امتناعه من الجوز وهذا اى ما ذكرناه من الاعتبار الثالث عام فيما اى و
 ذاته مركبة من المادة والصورة وما اى ذاتي ذاتة بسيط غير مركبة منها لكن في المركب
 تحصيل معنى الجنس عبر دقيق وفي البسيط تنقيح المادة وتخصها من غير مشكل
 فان اباها المكنعين الذي هو المادة واهلها من تعبيرهم لا يشترط تعيين الماهية
 الذي هو نفس اصف بشر امر عظيم ولا يخفى عليك ان هذا انما يشغل اذا كان الماهية متفككة
 نفس الامر واما اذا كان متفككة كسب في نفس الذين في نفسهم كك ك ان كسبه كك بدل عليه
 الشيخ في البنية الشفا حيث قال وهذا اى كون الطبيعة الواحدة مادة باعتبار حجب باعتبار
 انما يشغل في ذاته مركبة وقال بعض المحققين من اجلة المتأخرين من جهة ان الاصل متفككة المركب
 باعتبار المادة والخصم لا يفسر بعض قول النفس فلا يظن كونها مادة باعتبارها مادتها على الشر باعتبار
 ظهور انما واما في البسيط فنعني ان يفرض في حيز الاعتبار بسببه ازالة المادة له هنا

ضرورة ان الجزئية واللا جزئية لا يختلفان باختلاف الوجود فاعتبار المادة والجنس اعتبار
 محض ويحصل العقل تميزه بسهولة وهذا اي الفرق المذكور هو بعينه الفرق بين الفصل
 والصورة والنوع فالناطق مثلا اذا اخذ لا بشرط شي كان فصلا ومحمولا على الانسان واذا
 اخذ بشرط شي كان صورة ومادة بمنزلة الجزاء واذا اخذ بشرط شر كان نوعا وفصل لان بل اعتبار
 اثنتي عشر في كل مكرر فرض فالنوع كالان بالنسبة الى الاشخاص اذا اخذ لا بشرط شي كان
 نوعا لها ومحمولا عليها واذا اخذ بشرط لا شر كان مادة بمنزلة الموضوع واذا اخذ بشرط شي كان محمولا
 وتحدد معه اتحادا بالموضوع واذا اخذ لا بشرط لا شي كان عرضا ومغايرا له واذا اخذ بشرط شر كان به
 كاتبا مثلا ومن ههنا اي من اجل الفرق المذكور قسمهم الى ثلثة امكنة يقولون ان
 الجنس ما خفي من المادة ومنه بعد الذوات والفصل ما خفي من الصيغة ومنه بعد تلك
 وهو بمنزلة ان التركيب الذي هو مستند الى تركيب هو والجزء الذي هو بمنزلة الجزء والى جزء هو
 الحق وذلك لان من اجتماع التركيب الذي هو التركيب في ثلثة اقوال الاول انها لا يختلفان
 اصلا لان التركيب ابناء النفس الكلية والصيغة ابناءه يكونان كتركيب الفصل كانه لهما ثلثان فيكون
 بالاجزاء الى جزئية كما في ثلثها وانما لهما في جميعا فتوقع تميز التركيب الى جزئية وبطلانها بالاجزاء والجزئية والثنائية
 انها متساوية لان الجنس والفصل ما خفي من كونه والصيغة قال في بعض من اجزاء الثنائيات وهذه القول اورد
 لان اي ممكن الفصل من انشاء اعمالي لا يقتصر على موضوع ومن يعلم به في الجنس والجنسية ان يكون
 استزاع المقننات المتعددة ومعه اعمالي فيجب ان يكون في نفس الموضوع كونه وما وقع من تميز البسط اطلاق الجنس على
 فنقول المستحسن في هذا ان انتهى ولا استحقاق في نفعه ومعه ان انتهى لشي اذا كانا بينهما انما يكون الذوات لا غير

واعترض عبد السمند في الشرح بان هذا الدليل غير تام لان تقاضيه بالهتاف الواجب كما علم بالهتاف وغيرها
من صفات السبعة فانها مفقودة متعدي في متزعة عن ذات الواجب بحال ومنه ان متزاعها ومصدرها
ليس الا ذاتها كما ان الواجب مع بطلان ذاته لا يتزاع بنفسه من غير فرق والواجب في ذات
ببرهات والانتزاع ومصدرها محال فان الاول معنى سبب الانتزاع وان فكون الموضوع في نفسه محال
بانه هو المحمول وبما فعل الذاتيات نفس ذات الموضوع من حيث هي مع قطع النظر عن الامور التي رتبته
فان العقل من ينظر الذات من حيث هو ويقطع النظر عن جميع العوارض حتى الوجود والعدم كذا
فترتبت المرتبة فردا منها ككل الصفات المذكورة فان مصدرها محال والذات الواجب كمن انتزاعها
ليس اياها بل انما كانت صفات فان العقل من ينظر الذات كذا اثر العلم فيها فينتزع عنها العلم وكذا ان
فيستزاع منها القدس وعلمها ونحوها من تلك الصفات على شكل من تلك الصفات كذا فيكون
لا يستزاع منها ككثيره بل هو لا واجب لا متزاع تعلقه فلا يكون اما ان يكون حرم او عرضا ولا
انفصالية او انتزاعية بل لا يمكن بلزوم كون الواجب محلا للمواد وعلمها بلزوم وجودها لا يتأخر
فراوجب لنا تفعل الكلام الربا بها ثم ثم الرغبة النهائية وهو باطل عندهم ثم قلت عنه ولا تتأخر
ونقول انما المستحيل تعد الذات الواجبة لان تعد الذات والذات الواجبة كما قاله في دفع الكلام ان
الصفات الواجبة لو كانت قد مره بلزوم تعد الفاعل ومن ان المستحيل تعد الذات القديمة لا تعد الذات
القديمة وانما ان لا يستحال فكون الواجب محلا لحاوث لا يجوز منطوقه عنه فمرتبة من المراتب الواجبة
الا فمرتبة الذات القدر مرتبة لحاظه لعدم استلزام التغير والنقصان فزادته في الواقع فانهم
نعم يدعيه ما اورد في الاستاذة المنع بانه قد مر فلهذا ان بلزوم من كذا الدليل كونه الانسان شل

المفومات المتزاع ومصدرها محال كذا فيكون حقيقة زائلا بسبب ذلك في انتزاع

مستنداً على جوهل متعدي فيكون بعضها منث ومنتزاع الجوان وبعضها منث ومنتزاع الجسم فرد
 منث ومنتزاع الجسم وبعضها منث ومنتزاع الجوهر ومنتزاع صورة متوكة يكون بعضها منث ومنتزاع
 الناطق وبعضها منث ومنتزاع الحس او المتحرك وبعضها منث ومنتزاع الحكيم وبعضها منث ومنتزاع
 القابل فان تلك الاجناس وكذا الفصول مفعولات متوكة متفردة فلا يكون منث ومنتزاعها امرا
 بل متعدد ومع انه غير ظاهر من كلامهم الا ان مثلاً مثل عمل جوهل من الاول والابن ابسط العنصرية
 انما تكون منث ومنتزاع الجسم والثانية ابسط الثانية التمرير محل الصورة النوعية التركيبية المركبة
 المنتزعة من العناصر الاربعة واما انما تكون منث ومنتزاع الجوان وكل من في جوهل ليس صريحا لا يكون
 منث ومنتزاع الباقى وعلى خمسة اربع منها طرب لفظ العنصرية التركيبية منها بالاعتدال
 انما يكون منث ومنتزاع الناطق فلا يكون واهل منها ايضا منث ومنتزاع الفصول الباقية وكل
 واضح هذا التامل الصافي اقول هذا المستور بين فصله والعمر المتحقق ما فاده بعض الفضلاء
 لاحظ بعض المتخصصين في بعض تصنيفه ان ابسط على رتبة اقسام الاول جوهل جسم محل المنقول
 اعز الصورية والثانية جسم تام به صورة كالجسم المركبة بالنسبة للصورة النوعية والثانية
 الجسم مع صورة النوعية الذرية محلا للصورة اخرى كالنفس للصورة السرية والبطن للصورة الكونية
 والاربعة الجسم مع الصورية الذي يكون محلا للصورة اخرى كالفناء للصورة البنية اذا عرفت هذا
 فاعلم ان الاول مثلاً مثل عمل جوهل منث ومنتزاع الاول والابن ابسط العنصرية والثانية البنية
 بالنسبة للصورة البنية والثانية البنية بالنسبة للصورة الابنية منث ومنتزاع مجموع
 امر مشترك بين كفاين الجوهرية التركيبية وبين كفاين الجوهرية البسيطة بدل من ذلك كل منهما

انتزاع امر مشترك بحقيقته من انتزاع غيره من غير صيرها جامع بينهما وذلك ان المشترك بحقيقته مشترك
 داخل في قانون المركبات خارج عن قانون البسائط ومنشأ انتزاع جسم هو لمحا ابطال المشترك من
 البسائط العنصرية وبسائط الافلاك ومنشأ انتزاع الجسم من البسائط الاعضاء ومنشأ انتزاع الجسم
 هو البنية وكذا منشأ انتزاع القانون الطبيعي والمفهوم الطبيعي البنيوي والمفهوم الطبيعي الجبروتي
 والناظر الطبيعي الابنوي وعند هذا القدر لا يفر الرابع من تلك الاشياء قالوا ان الكل
 جنس لكليات الخمسة التي من بينها الجنس فواعم واخص من الجنس معا اما الاول
 والافاني فلان مفهوم الجنس كما بعد من كل واحد بعد من غيره وحده ان كلية الجنس التي
 هي جهة العموم باعتبار الذات اي باعتبار مفهوم الفكر وجنسبة الكل التي هي جهة
 باعتبار العرض اي باعتبار المفهوم من باعتبار امر عرض وهو كونه جنس الجنس فاعلموا
 الذات والمفرد لا باعتبار ولا اشياء ان اعتبار الذات غير اعتبار العرض ويتفاوت
 الاعتبار وتفاوته يتفاوت الاحكام على ما عرفت في عدة مواضع ونحفظ ما زاد من بعض
 المحققين من اجزاء المتأخرين ان الكليات الخمس انواع حقيقته بتخصص بعضها والكلية
 جنس لها اي جهة من جهة رتبة لها فالعارض مفهوم الجنس والمفروض مفهوم الفكر والعموم
 ومن ههنا تبين اي من الحل المذكور جواب ما قيل من ان الكل قد من نفسه لان مفهوم
 كما بعد من غيره بعد من نفسه فهو اي الكلية غير اذ الفردية بقدر الغيرية بسببه
 من نفسه وسلب الشيء نفسه مع بالفردية وذلك لان كلية الكل ذات فردية بناء
 الذات وفردية نفسه باعتبار العرض اي باعتبار ان جهة من مفهوم الكلية رتبة له فالعارض

والمراد من كل ما امر واحد باعتبارين فهو يلزم كون حقيقة الشيء ونفيها عيناً له.
 أي أنه الشيء وخارجاً عنه أي من ذلك الشيء معاً لكن لما كان باعتبارين فنفسه
 على ما عرفت آنفاً فلا محذور من نفيه أي من اختلافات الأحكام منوطاً بتفاوت الاعتبار
 قيل لولا الاعتبار والمخبرات لبطلت الحكمة إذ لا يفيض من أكثر مسائلها إلا بها
 الخامس من تلك المباحث إمكان الجنس موجد في الخارج فهو متشخص بمقتضى
 فرضه شريطة أن يكون موجد في الخارج واجباً كان أم متنعاً فهو متشخص وإذا كان كذلك
 فكيف يكون مقولة على كثيرين إذ المتشخص بنظر المفوية فلا يكون كلباً ولا أي شيء
 لم يكن موجوداً فيه كيف يكون مقولاً للحيات الموجد في الخارج وجزئتها لا ^{الموجود} جزأ
 في الخارج موجوداً بحدوثه وحده أن كل موجد سوى الواجب جوهراً أو عرضاً فكونه موجد
 التشخص مسلم وذلك أي موجد متشخص دليل التقسيم والاشتراك في التسمية والاشتراك
 بين كثيرين فإن المتشخص لما كان مضافاً اليه قطع النظر عنه واقتطاعاً لغيره وادخل
 التشخص في كل موجد أي شيء من الموجد ممنوع ما عرفت بقا، حاصل الجواب الثاني أن
 الأول دونكم كل موجود متشخص أن اردتم به أنه موجد متشخص لم يكن لا يفرقنا وان اردتم
 داخل فيه ومبنيه فمنع الثاني أي من تلك الأنواع الجنس النوع وهو كل المقول على
 الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب سؤال ما هو حذف لفظ الكل مع أن ذلك الجنس
 في التعريف العام لظهوره لا اعتبار المقول عنه وقائده القيد يعرف بالتعريف بالمراد من تعريف
 الجنس في تفاوت فان في تعريف الجنس قوله المتفقة الحقيقة لفظ يخرج النوع والفصل

وفي تعريف النوع المنفرد الحقيقة مع قوله في جواب ما هو يخرج الجنس والفصل البعيدان الجنس كالمركب
 والفصل البعيد كالحساس مقول على زيد وعمرو بكر مثلاً وان لم يكن مقولاً في جواب ما هو على ما لا يخفى
 كل حقيقة بالنسبة إلى حصصها الموجدة في افراد النوع كونها تمام ما بينهما
 انقياباً معبراً في مفهوم الحقيقة وما بينهما لا يخفى في نوعيته تلك الحقيقة بالنسبة اليها اذا المعبر في نوعيته
 كونها تمام ما بينهما ما تحته من الافراد والمراد بالما بينهما ما يقع في جواب سؤال ما هو انقياباً ليس
 على ما لا يخفى وقد يقال على الباطنية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً
 اولياً اي لا بواسطة ايرادها بالما بينهما الا المقول اي الماهل في القوة العائدة مع قطع النظر
 عن الوجود الخارج فلا يكون الا كلياً فيخرج الشخص وتصور الامة المقول عليها وعلى فرد الجنس
 خرج الكلياً الجنس المنفرد تحت جنس كالماتية البسيطة وبخلافه في جواب ما هو خرج الفصل الثاني
 والعرض العام لان الجنس لا يقع عليها وعلى فرد في جواب ما هو كس بقى الصنف واذا فرداً وهذا
 عليه انه ما بينه مقول عليها وعلى فرد الجنس في جواب ما هو فخرج بقوله اولياً اذ ليس قول الجنس
 بل بواسطة قوله على النوع فان الشيء اذا ثبت للعام والخاص كان ثبوته للعام اولى بالخاص
 وفيه لا يخفى والاول الحقيقي والثاني الاضافي اي النوع بالمعنى الاول يسمى حقيقة
 وبالثاني اضافياً اما الاول فلان التخصيص معتبر في النوعية كما ان الابهام معتبر في شخصية وان كان
 الشخص خارجاً عن الحقيقة الشخصية على ما عرفت فقد انتهى قصد وتم فسمى بالجنسي بخلاف الثاني
 فانه لا يعتبر فيه كمال التخصيص بل بالانتماء الى ما فوّه من الاجناس فسمى بالاضافي وبينهما اي بين
 المعنيين عمومهم وخصوص من جهة وقيل بل مطلقاً فانه انما هو في الشفا

هذا انما يتم لو ثبت ان كل نوع قد حجب ولم يثبت لوزان يكون نوع ضيق بسيط لا جنس له على ما
الاشارة اليه فيصنف الجنس الاول دون الثاني قال في الاشياء هذا هو معنى من وجه النظر الى مفهومها
فربما يرى النظر وانما النظر الذي يتقصر الالطاف فان كل حادث ولو انما يسبق في مادة بالحدوث والوجود
والاوه والجنس قد انما على ما عرفت بقا ظاهرا لنفسه فانا لا نقول تجربه من كل وجه بل انما
بين من فخر على الجنس في الترتيب ما دون الالطاف فيقول العشرة فانا لا نسلم كونها انواعا متعدي بل مرتبة
عقبة ومباذ كناية وان كانت موجودة في الخارج فتنو سبطا بترتيبها في الضيق بوسط الجنس المتوسط
وانما النقطة فخر تعدد وجوده في الخارج انما هو بسيط خارجا وانما في فهم كيف والبطن مطلقا من كل وجه
انتهى حاصدا ان العقول اذا نظرت الى مجرد مفهومها فخر باحس النظر كيم بان بينها علوم وجه فانه كما يجوز نوع ضيق
منه في كل جنس كذا يجوز نوع اخر يكون جنس ونوعا ضيقا بسيط غير مركب من جنس علمه وانما في
فيحكم بالاطلاق فان كل حادث له اقوال في تلك الكيفية منسوبة فان المادة والصورة في مرتبة من الصورة
ما هو حجاب وقدر لا بد من العقل في هذه فتنسب لها كبرية ذاتا وما وية فقلد لكن ان اراد بقوله في خط
الجنسية اه انما من رتبة كذا الجنس كانه راجع الانواع كذا في سائرهم وان لم يردوا مطلقا في نسلك
غير مفيد لئلا علموا لا يكون نوعا اخر في علمه لا يفر وقد انما النقطة فتن لا كانت النقطة بسيطة خارجة
علمه اعترفت به وجب كونه بسيط فتنسب له الترتيب والبطن طين علمه وفنت ثم اعلم ان من
مرتبة النوع الاخر في الجنس باعتبار وقوعها في سلسلة الترتيب بعد ما جميع بينها روتا لا يجاز فاش
بقوله وهو اي النوع الذي كالجنس اما مفرد وهو لا يكون واقعا في سلسلة الترتيب بل يمكن ان يكون
كالعقل ان فتن انه ليس جنس للعقول والجوهر جنس وان فتن انه جنس والجوهر جنس فيقول الجنس المفرد
الاولاد بقوله او مرتبة اي داخل في سلسلة الترتيب اخذ لكل السافل اي كل نوع او جنس اقصى ما في

من الانواع الجنس كالتجسس واليه سائر نواحيه فلهذا وجبت له واعلم الكل العالي
 اي كل نوع او جنس اعم مما تسمى من الانواع او اقسام الجنس كالجور وغيره من المفردات المشتركة
 لشي نوعا ما بوجوبها والاختصاص بالمتوسطة اي كل نوع او جنس اخص مما فوقه
 الانواع او اقسام الجنس اعم مما تسمى كالتجسس واليه سائر نواحيه فلهذا وجبت له واعلم الكل العالي
 ووجوب الضبط ان يفرق كل نوع او جنس ما ان يكون فوقه وخصه نوع او جنس ولا يكون او يكون تحتها
 فوقه او بالعدل لا دل المتوسطة والاشارة المفردة والاشارة والاربع والاحدية بمختلف
 العموم اي جنسية الاشياء انما يربطها بعموم الدليل من اشياء لا خصوصية وكذا التسمية بمختلف
 الخصوص ان يربطها بخاصية الدليل من اشياء لا عمومية بسمي النوع السافل ودون الله
 نوع الاختصاص اي نوع لا يكون نوع اخص منه وهو ليس بالذل وسبب جنس العالي الجنس الخامس
 اي جنس لا يكون جنس اعم منه وهو ليس بالله ودون السافل الثالث من تلك النواحيه الفصل
 وهو كمال المقول على الشيء وجواب انتهى هو في خصوص اي ذنه اعم من ان يزل
 باي شرا ما يطلب ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان يكون عام لا يميزه بالمتوسطة والمنفردة وان لا يكون خاصا
 فان قيد بفردية او خصوصية او بالجزء مما كان بالانتماء لشيء اعم من جميع الاشياء او بعضها
 فليس في الجواب بعد القول في ما او بعيدا وان قيد بفردية كان طالب تميزه بالخصوص اعم من جميع
 او بعضها فليس في الجواب بعد القول في ما او بعيدا وان طعن كان طالب تميزه كلف كان
 فيقع في الجواب ان الفضول والخواص ما يقيد الا بغيره فهو فردية بغيره بخرج الخاصة لان لا تميز
 الشيء بغيره بل بفردية واقيد الدليل بغيره فوجب ان يميزه بالخصوص والخصوص العام

لان الجنس النوع يقالان في جواب ما هو الغرض والمراد بقوله المقول في جواب انتم المميزان
لا يصح جواب ما هو الغرض لان المقول في جواب ما هو الغرض هو وجه به ينفع النقص مالا
جنس له من الابهت كالوجه فانه اعم من الابهت واشهر من الابهت اعم واشهر من الابهت
لا فصل له فانه لم يكن له من ركن في ذاته فانه لا يميزه من غيره بل لا يميزه من غيره
علا من غير ان يكون من اعم من الابهت لان كل من الابهت من غير ان يكون من الابهت
وهو ظاهر من فصله من الابهت لان الوجود وصحة لا يكونان ان يكون كل منهما من الابهت
جميع الابهت او يكون اعم من الابهت كذا في كون مميز من الابهت او يكون كل منهما من الابهت
او مجموعهما من حيث هو مميز من الابهت من جميعه فلهذا دلالة على ان الابهت هو ذاتي الابهت
او يفرق في قولنا اعم من الابهت من غير حاجة الى الابهت والابن التي هي فرد المقدر والابن
كون مجموع فصله من الابهت او اعم من الابهت والابن التي هي فرد المقدر والابن التي هي فرد المقدر
الاخر من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت
فيها اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت
اي طائفة من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت
او يميزه من حيث كانت الجنس البعيد كذا في الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت
الذي هو من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت من حيث انه اعم من الابهت
الذي يميزه بالتفصيل اي كونه مفردا كان طين بالنسبة الى الانسان فانه داخل في فرد المقدر
حينئذ مقولان في كل فصل مقوم للكل في فصل مقوم للتفصيل

لان مفهوم الكل جزؤه والخاص جزؤه فل جزؤه جزؤه وان عكس اي كلياً ان لم يكن
 لكل جزؤه جزؤه والا لم يكن جزؤه انفسه وانما لم يكن اي كلياً لان كل سافله ولا
 نسبة الى الجنس الذي يميزه من ركانة فيه بالتقسيم اي يكونه مفصلاً كانا طيناً
 الرابحون فانه يحصل بانقسامه اربعه وجوداً قسم وانقسامه اربعه قسم لان مقسمه
 وانفذه كما ان رابعه بقوله كل فصل مقسم للشيء فهو مقسم للكل لان القسم قسم ولا
 عكس ليس كل مقسم مقسم فل اذ لم يكن كل قسم قسم فل والا لم يكن كل فل قسم
 فليس كل ما ياب فل سافله تمت قال الحكماء الجنس اعم منهم فصل لا يحصل
 بالفعل الا بالافضل فهو اي الفصل عللة مصدر ان الصورة جنسية بهيمة في العقل يعلم
 ان يكون اشياء كثيرة هو عين كذا عدد منها في الوجود غير متصلة بنفسها لا نظماً وتماماً بها متصلة
 واذا انقسم اليها والصورة الفصلية عينها ومصلها اي جعلها مطابقة لها بهيمة التميز فيكون
 الاباح والتميز لانه عند وجوده في الخارج اذ لم يكن في وجوده مفارقة لوجوده في العقل فيخرج
 يكون بينها عينه ومعلومية ولا انه عند وجوده في الذهن والا لم يقبل الجنس بدون فصل من القول
 ولا انه عند فصله من العقل الامام من الشئ فانه لم يذهب الى عين الفصل المحضة بل لطيفة
 من في شرح المطالع في قوله ذلك في رابعه ان رابعه ان رابعه بقوله فلا يكون فصل الجنس
 جنساً للفصل باعتبار نوعين اولا يكون ان يكون لا يميزه واما في جزاءه ان احد ما جنس لها
 مشترك بينهما وبين نوع الامم الانواع الباسطة بها والا ففصل يميزه عن ذلك النوع لم عكس الامر
 ويكون هذا الفصل من الباسطة مشترك بينهما وبين نوع افو وذلك الجنس مفصلاً يميزه عن النوع الذي كان من

ان الناطق بالقياس الى انواع الحيوان فصل الانسان والجمادى جنس واحد والجمادى بالقياس الى
 كان كل منهما لا فرد له حال وايضا قد نفر من موصوفه ان الجنس هو من الفصل فلو كان الفصل
 جنس للفصل يكون كل منهما واما الله في وجوده اليه لا متناه في كسبه فيبقى من بين
 عموم من وجه وقد تقرر ولا يكون لشيء احد اي مية وحيث فصلان في مكان اي
 واصح والابنزم نور العينين المستقلين على مبدل واحد بالذات لان كل من الفصلين في رتب
 الابهام والفصل بدون الله في رتبة الفصل بالقياس الى جواز تفرق الفصل البعيدة والاطلاق
 كل من الفصلين المتفرقة على الجنس في مرتبة كانهما في الناطق والجمادى او في الناطق والجمادى او في الناطق والجمادى
 بالجمادى وقبلة العلة بالاستقلال لجواز تفرق العلة ان تفرق العلة بالوضع الذاتية لجواز تفرق
 العمل من اذ ان تفرق كافر او نوع واحد يقع بعضها بعدد وبعضها باخرى واما اذا تفرق ذات الله
 من ذات نفسه فانه يستقر لكل من كل واحد من الوجود بالذات شيئا بغير اوله في بعضه
 فان طبيعة الجنس في النوع قبل تفرق افراد ذات واحد لا تفرق فيها على ما ينبغي وايضا لم يفرق
 الامة عما هو في الامة او يفرق في نوعها احد الفصلين المتناهين على متناه في رتبة
 من امرين في رتبة فان كلاما للجنس وبين تفرق بزر كنهانها يكون فصلا في رتبة ذاتها
 ولا يقوم فصل قريب الانواع واحدا والافتيخت من مظهر لان جنس كل من
 لا يوجد في الاخر وايضا لم يفرق الترجيح بلا مرجح اذ علمنا ان كل من الفصلين جنس الفصل
 ولا يقارن فصل قريب في مرتبة وحيث الاجناس واحدا اذ لو قارن جنس في مرتبة وحيث
 يقوم نوعين في مرتبة واحد لا متناه ان يكون النوع واحد جنس في مرتبة وحيث

تختلف المفعول من عدة المستندة اياه لو كانت مئة تامة او جزاء اخر منها **وفصل الجوهري**
جوهري اي فصل انواع الجوهرية جوهر لا بمعنى ان مفهوم الجوهر صادق عليه صدق الذات على الذات
والا يلزم خبرية لاسان مثلاً من مرفة في ضمن الجوهري ومرفة في ضمن الناطق بل بمعنى انه صادق
عليه صدق العرض على مرفوعة مفهوم الجوهرية من بالنسبة اليه فان قلت اذا لم يرد تحت
مقولة الجوهر فلا بد من انذاره تحت شئ من المفعولات التسع العرفية لاخصار الحكم فيها
مع عدم صدق مفهوم العرض عليه قلنا يلزم من عدم انذاره تحت مقولة الجوهرية انذار
تحت مقولة اخرى لك حتى يلزم صدق مفهوم عليه اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا ينسب لها ولا فصل تحت شئ من المفعولات بالذات على ما صرح الشيخ في قاطع الجواب
اشفاؤا وبذا انتهى المشايخ **خلق للاشفاقية** فانهم جوزوا تركيبه من الجوهر والعرض
منسكين بتركيبه من جوهر هو قطع الخشبية وعرض هو الترتيب المخصوص او الهيئة
المخصوصة المرتبة عليه قالوا المحال تركيب الجوهر من عرض قائم به فانه متاخر عنه فلا يكون
جزءاً منه دون تركيبه من جوهر اخر وعرض يقوم به لان اللازم حبيته تاخره احد الجزئين
عن الاخر ولا استحقاق فيه وقد اجيب من منسكهم بانه ليس بتركيب اصلي والكلام في
التركيب الحقيقي وانه بان حقيقة ليست كونه من قطع الخشبية ومن الترتيب المخصوص او الهيئة المخصوصة
بل من قطع الخشبية والمودعة لا حد بها وتحقق المقام على ما قد عرفت فاما بعض المتقنين من اعلام ان
الجزء الذي مني والجزء الخارجي متحدان في الجوهر كحبيبات على عتق فاذ اعتبر العرض الذي
هو جزء خارجي للجوهر لا بشرط شئ كان ذلك جزءاً عقلياً لا يلزم كون العرض محمولاً على الجوهر

ونحوه كسب الجود و هو محال لا اتفاق لا متناع اتحاد وجود الجود الرض و هو متناع
 من وجهين الوجه الاول ان اورد في الشفاء وهو ان كل فصل معنى المعاني
 المحرزة على الشيء فاما اعم المحررات اي المعاني المحرزة عليه او تحت اي ضمنه والاول
 اي كونه اعم المحررات باطل والا يتركز خبر ذلك الشيء او عرضا عما حقت فهو
 اي الفصل منفصل بفصل ونحوه عن المشاركات اي ثابت كذا في ذلك الا ان
 فاذن لكل فصل فصل مبرز من جميع الاغيار لان هذا الكلام يحكي في كل باب من باب
 هو ثم والا يتركز تركب الابهة من هو في شئانية وحده لانتم الفصل كل مفهوم من
 بالفصل وانما يجب ذلك لو كان ذلك العام الذي ذلك الفصل تحت مقوماله
 اي ان ذلك الفصل وجزا منه وهو لم يتركز منه ما به سببه غير كونه من الجنس الفصل ونحوه
 بذاته او بخواصه والوجه الثاني من وجهين ما سنعلي وهو ان كل ما يصدر
 على واحد من افراده يصدر على كثير من افراده بصدق واحد النان بالذات
 فبالذات والنان بالعرض في المرض قال المققن الله في الحواشي ان هذا من كل مفهوم كما يصدر
 كواحد من زيد وعمر وكبر يصدر على جميعهم كواحد يصدر على كل واحد وعلى الجميع ايضا الا ان
 هو الواحد انه انسان وهو بقيد الوصف وعلى جميعهم بقيد الكثرة يعني انه يصدر عن طوائف افراد
 واحد وعلى الجميع انه اناس واحد على ان كثير واحد كثير والمطلق صادر عن عليها على السواء
 فجميع الانسان والفرس حيوان يعني ان الجوز يصدر على الجميع بالذات كما يصدر على
 من خبره لك فله اي ذلك المجموع فصلان قريبان بهما فصلا جزئيا وقد قلنا

ذلك لا يقال في ابطال المقدمة المصدق بناء على تجويز الضرب على جمل دعوى البداهة بغير
 الدليل كذا نقل عنه في الحاشية يلزم صدق العلة على المعلول المركب من المادة والصورة
 اذ معنى العلة كما يصدق على كونه من افراد يصدق على جميعها الا ان يصدق على افراده اذ يصدق
 واحد على الجميع انما علة كثيرة اذ ليس ذلك المعنى الا مجموعها كما قال لانه اى ذلك المعلول
 مجموع العلة المادية والصورية وهو اى صدق العلة عليه مع تقاطع العلة مع المعلول
 بسبب الوجود لان الاستحالة محتملة بل انفرافه لا يقال لا المتنى فانه اى ذلك المعلول
 معلول واحد وعلة كثيرة اى يصدق عليه ذلك لكون كل من المادية والصورية علة له وهو
 عبارة عنها فصدق عليه المعلول من حيث انه واحد والعلة من حيث انه كثيرة لا امتناع فيه
 وكثرة جهات المعلولية من جهة كون المعلول معلولا للمادية والصورية لا يستلزم
 كثرة المعلولية حقيقة وهو جواب عن سوال مقدمه فغيره ان كثرة العلة يلزم كثرة
 المعلولية والا يلزم نوزاد العلل فاجاب بن غايته فالزم منه كثرة جهات المعلولية وهو لا يلزم
 كثرة المعلولية حقيقة اذ تعد جهات الشيء لا يستلزم تعد ذاته حقيقة علما لا بغير لا يقال
 بناء على المقدمة المصدق فمجموع شريك الباري شريك الباري فبعض شريك
 الباري مركب وكل مركب ممكن لا تقارن الى الاجزاء فاما فاما الاول فاولا مجموع
 شريك الباري شريك الباري ومجموع شريك الباري مركب ينتج من اول الثالث بعض شريك الباري
 مركب وكل مركب ممكن ينتج من ثالث الاول بعض شريك الباري ممكن فاشارة الى معنى الاول
 بقوله فمجموع شريك الباري مع ان كل شريك الباري ممكن لعدم حقيقة نفس الباري

لان امكان كل مركب بحسب الامر ثم فان افتقار الاجتماع على تقدير الوجود
 الفرضي الى شئ لا يضر الامتناع في نفس الامر لعدم التناقض بينها فلو كان الامر
 اى امكان كل مركب بحسب الامر يستلزم المحال بالذات وهو امكان ما هو متضاد بحسبها
 فلا يكون اى كل مركب ممكناتنا يند بسبب المنع فتدبر نقل عن ذلك لا يقع عدم العمل^{الاول}
 الذي هو من الممكنات يستلزم عدم التواء الذي هو المحال بالذات فاستلزام شئ للمحال بالذات
 كيف يكون دليلا على عدم كونه ممكنا لا نقول الاستلزام هنا ليس بالنظر الى ذات العمل^{الاول}
 بل نظر الى علاقه العينة وانما هنا يفهم كون المنع ممكنا نظرا الى ذاته وهو محال وحده اى حل
 الثالث ان وجود الاثنين اى امرين متضادين يستلزم وجود الامر الثالث
 وهو اى ذلك الامر الثالث المجموع اى مجموع الامرين قال في كتابه فان لكل افتقار^{اول}
 افتقار الاجزاء الى امكان الاجزاء افتقارها الى امكان الاجزاء فافتقارها الى امكان
 الاجزاء فتدبر حاصلا انه اذا كان الاجزاء افتقارها الى الاجزاء او العدة كما نحن فيه كان لها^{افتقار}
 البنية ولا شك ان الكل لا افتقار الى الاجزاء اى كل كان فتم افتقارها الى امكان الاجزاء
 وكل مقتدر الى شئ مقتدره على شئ به الفروق هناك امكان وهو امكان الاستلزام
 فتم وجوده وجود الاجزاء على ما لا يخفى وذلك اى مجموع امر واحد بغائر الاجزاء
 كثر تناظرا يكون فصلها فصل حتى يلزم تعدد الفصل القريب له وتقصيده ان اذ تم مجموع
 الان وانفرد من مجموعها من حيث انه لا ينفرد استلزامه في تعدد الفصل القريب وان اذ تم
 مجموعها من حيث انه واحد باعتبار الوجود في الحقيقة الاجتماعية فيكون تغاير الاجزاء^{الاول}

على هذا أي على ذكرهم من الجواب بل قد من تحقق الاثنين تحقق امورا غير متناهية
مرتبة لانه يضم الثالث بتحقيق الرابع وهكذا فانه اذا تحقق اثنان تحقق مجموعهما
وهو الثالث واذا انضم اليهما تحقق امورتين مجموعهما هو الرابع واذا انضم اليك الثالث
تحقق امورا رابع ومجموعهما هو الخامس وهكذا لاننا نقول الرابع امر اعتباري فانه حصل
باعتبار شي واحد وهو مجموع الاثنين اعني الثالث مرتين مرة من حيث هو واخر
من حيث انه منقسم اليهما والتسلسل في الاعتبار يات منقطع بانقطاع الاعتبار ^{انتهاء}
وايضا الكلام المركب الحقيقي ولانهم ان المجموع المركب ^{الان} ان النفس مركب حقيقي اذ لابد
التركيب الحقيقي من اجزاء بعض الاجزاء الى بعض مرتبة من موضوع بل هو كالان الموضوع
عنه الجذر بل قد فاهم اشار اليه الرابع من تلك الانواع الخمس الخاصة هو
الكلي الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحد ^{ان} هو صفات مختلفة فالكلي خمس
شامل لانواع الخمس بقوله الخارج يخرج الكليات الثلاثة الاولى بقوله حقيقة ^{ان} يخرج العرض العام
للقولية على صفات مختلفة وتلك الحقيقة اما حقيقة نوعية اخيرة او عينية او متوسطة بينهما
او جنسية عينية وهذا التعريف اولى من تعريفه بالخارج المحقق باذنه ونوعه ^{ان} هو عدم
خواص الجنس ^{ان} وان لم يكن توجيها بان يراد بالنوع معناه الحقيقي اعني الحقيقة في شرح المطام
لفظ النوع في اللغة اليونانية كان موضوعا لمعنى الشيء وحقيقته ثم نقل المرعنين بالاشراك
احدهما يسمى تعقيدا والاخر اضافيا والخاصة اما شاملة ارحمت الافراد اى جميع افراد
ما هي خاصة بها كالكتابة بالفوق بنسبة ^{ان} ^{ان} والاولى ان لم يعم فغير شاملة

كالتعريف بالنسبة الى الالف فان قيلت التعريف ليس بجامع لانها مطلقه تختص بشئ
 بالقياس الى جميع ما عداه وشارع ما عرفت واما اضافية تختص بالشئ بالقياس الى بعض اغياره
 كالاشئ بالنسبة الى الالف في تعريف المسألة لا يتناول القسم الثاني فاما الخاصة التي هي قسم للكلية
 الاربع هو الاول والثاني واطلاق الخاصة على المعنيين بالاشئ كالتعريف فلا يكون الا علم منها
 كما ذهب اليه بعضهم الخامس من تلك الانواع العرض العار وهو الكلي الخارج المقتول
 على ما تحت حقائقه فانما هو القيد الاول ما عرفت وخرج بقوله فافهم حقيقة الثاني وكل
 منهما الى الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن المعارض الى الامة الموجود فلازم
 والا اي ان لم يمتنع انفكاكه عن مفارقة الازول عنه بسعة كمة الخلق وصفة الازل
 او بطوره كالمعارض الزمنية او لا يزل بل يردم مادام المعارض كحركة للعقل ثم اللازم
 اي ما يمتنع انفكاكه عن الامة الموجود اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية المجرى مطلقا
 اي بحسب كلام الموجودين بمنزلة ما تحت وجود الامة كانت متصفية به كازجية الامة فان
 زوج سواد كانت في الذين او في الخارج لا بمنزلة ما تحت وجود الامة وجب الامة وجب اللازم لان
 الامة امور اعتبارية غير ما عرفت فمما يقتضي ذلك امتناع العلم من ان يكون شيئا من
 الذات او من امر خارج عنها والامة الاشئ ففرقة لعل متفقه له او ضروقه كذا ذلك
 وشارع ما عرفت يسمى ذلك اللازم لازم الماهية او يمتنع انفكاكه عنها بالنظر الى
 احد الوجوه من مخصوصه خارجيا كان او ذهنيا كالتجربة للجسم فانه يبرز في الوجود كذا
 وكالكتابة لكان فانه انما يبرز في الوجود العقلي ويسمى الثاني اي اللازم المنفصل بالوجود

معقولاً ثانياً ولازم الوجود الذي ينبغي ان يكون الاول سبباً لازماً للوجود الخارجي فافهم
 وانافسة الاطلاق بقوله بطلان الوجودية تنبهاً على ان انقضاء الشيء لا يستلزم ان يستلزم
 ان يكون له وجوداً فافهم كيف وكل اثر يرتب عليه الالبته انما هو باعتبار وجوده بل يتبع وجوده
 كما سبق ان رة اليه فصد الكتاب والملازم كون الوجود فاعلاً وقابل من جهة وجوده واخذنا
 مطلق الوجود دون الوجود المطلق للملازم استناد المعين الى المتيقن فان الوجود المطلق من نفسه
 كما ان الاول سبباً فافهم على ما مر بعض المحققين من جهة المتأخرين فان قلت الاستناد الى الوجود
 استناد الى الوجود المطلق في الحقيقة فان خصوصية احد الوجودين ملغاة هنا فافهم استناد
 لوازم الالبته الى مطلق الوجود ان الالبته منصفة بهما فكل الطرفين وانصافها بما في طرف بعد
 انصافها بالوجود فذلك الطرف ثم اذا اعتبر الفعل الانقضاء بها وانصاف به لا مرجع الى خصوص
 الحكم بالصلية والبعديتهما وما يفهم من كلام الشيخ عدم مدعية الوجود فافهم الالبته واستناد
 الى نفس الالبته فافهم المبدأ عدم مدعية احد الوجودين بخصوصه واستناد الى الالبته لا من حيث
 الوجود الخاص وينبغي ان يعلم ان الوجود في العوالم الثلاث ليس هو الوجود في العوالم الثلاثة
 بمعنى نفس الشيء من غير اعتبار بقدره بل بشرط الوجود في طرفه فافهم المبدأ على ان الالبته
 على فاعلم ان الوجودين مقتضية لهما موضوع اياً لا التحقيق على ما ذهب اليه المحققون من الحكماء
 ان العمل الايكاد من خواص الواجب على شئ فبعد ان لا يتحقق بالالبته ثم لا يوزن على سبيل
 الاستنساخ من غير جعل نفساً والتفسير ان الالبته بحسب تقريره بوجوده لا يستلزم الانقضاء
 بهما وينبغي الانقضاء بمقتضياتها وهكذا حال لوازم خصوص احد الوجودين والدوام لا يخلو

عن لزوم سببي لان دوام المسبب انما يكون لدوام السبب ودوام السبب انما يكون لدوام السبب
 وهكذا الى ان ينتهي الى جواب لذاته فبمقتضى ارتفاعه فيلزم تراخيها في بعضها فبعضها واما
 انفكاكه عن اللزوم بالغير لا فخصا عن ما يكون منشأه الذي فلا يجدي نفعا لان المراد باللزوم هو
 الاعم ببل على تسليم اللزوم الى السبب وغيره والجواب ان المراد باللزام ما يترتب عليه حصوله مادام
 كالمراض التمر لا يمكن رونا بالرائي ما يزول مع بقائه وهذا الجواب ما ادركه المحقق الذي
 فرض شبهة التمدد ولا يتحقق ما فيه من التكلف لان المتبادر من اللزوم ما يترتب عليه ما دام الموضوع
 ماضيا في ذاته لا ما يترتب عليه ما دام الموضوع ماضيا في ذاته بل انما يتبعه الى سريعا الى الابد والطلب
 والامر في الجواب ان يقع ان هذا التفسير يعني على عموم اللزوم فان الفعل في الزمان النظر
 يجوز انفكاكه عن اللزوم من اللزوم وليس من وظيفة الفن بناء الكلام على الاصول الدقيقة العرفية
 بعد هذا الفن هل المطلقة الوجود دخل ضرورة في لوازم الماهية اي لا يجب
 ان يثبت اولها بعد الوجود لا على التعيين فثبتت لازم الابدية بها ام لا اختلف فيه والحال
 اي لا يجب لجواز ان يكون من الثبوت للزم فلا تعلل باليدش بغيره فان الضرورة لا تعلل
 لاستقنائها من العلة حتى يجب وجود العلة ولا كجود الواجب على مذهب جمهور
 المتكلمين فانهم يزعمون الوجود في الكل واختصاصه بحد كل شيء به والافلا سفة الى
 في الجواب وزيادته في الممكن واستدلاله على عينيه وجوده بانه لو كان زائدا لانتاع التركيب
 ثبوتها مع علته فان كل مفهوم ثابت لمفهوم اخر زائدا عن حقيقة يجب ان يكون معللا وادعوا الفلاس
 حشر ان بعضهم عرفوا العرض بما يعمل والذاتي بما لا يعمل فعدت الكائنات الذات بلزوم تقدم الذات

بالوجود اذ لا نفى بالعلية الا بتقديم بالوجود فيلزم تقدم الشيء من نفسه او موجوديته بوجوده
 وان كانت غير الذات يلزم معلومية المستندة لا مكانة لعدم ذلك وفي قوله فان الضرور
 اشارة الى جواب هذا الاستدلال فان العرض اللازم يجوز ان يكون ثبوت ضرور بالاحتياج الى
 كالا مكان قتال وايضا اشارة الى نفسه اخص لمطلق اللازم فان الامة والوجود بمنزلة
 فريضة النفس كما انه معتبر في التقسيم الاول اللازم اما بين وهو الذي يلزم نفسيا
 اي في كل اللازم من تصور الملزوم كالبعض بالنسبة الى العمى وقديما بين على اللام
 الذي يلزم من تصورهما اي اللازم والمزوم مع النسبة بينهما الجزم باللزوم
 نصف الاثنين بالنسبة الى الواحد فان مجرد ملاحظة قول وجب نصف الاثنين كاف في الحكم
 باللزوم وهو اي المعنى الثاني اعم من المنزلة الاولى ولا يكون الا اعم الا اذا اعتبر
 مع اعتبارية كون تصورهما مع النسبة كافيا في الجزم باللزوم لجواز ان يكون تصور اللزوم صحيح
 كافيا في تصور اللازم ولا يكفي التصور ان مع النسبة بينهما في الجزم باللزوم او غير بين بخلافه
 اي بخلاف البين وهو الذي لا يلزم تصور من تصور اللزوم او لا يكفي التصور ان مع النسبة
 باللزوم فالنسبة بين البينين بالعكس لا عرفت ان نقض الاعم نقض من نقض الاخص
 وكل منهما اي البين وغيره بكلا المعنيين صحيح بالضرورة كما لا يخفى على المتفحص فلا حاجة
 الى اقامة الدليل عليه كما في شرح المطالع وهما شاك وهو ان بين ان اللزوم الذي
 بنسبة اللازم والمزوم لا يفرق لاحد المتدربين والا اي ان لم يكن لازما بينهما
 اصل الملازمة لا مكان ارتفاع اللزوم منها وهو ان يكون لجواز الاتصاف بين اللازم

واللزوم وجواز الانفكاك بينهما يستلزم لان لا يكون اللازم لازما والمزوم ملزوما وهو
 اصل اللزومة فتبين كون اللازم لازما فنفاك لزوما اخر وهو لزوم لزوم ونقل الكلام الى
 اللزوم ثم وثم الى غير النهاية فيسلسل اللزومات وانتهى وحله ان يقع اللزوم
 من المعاني الاعتبارية الافتراضية التي ليس لها تحقق الا في الذهن كقولنا مطلقا
 بعد اعتبارها فينقطع اللزوم بانقطاع الاعتبار فلا يسلسل والاصل ان هذا
 التسلسل في الامور الاعتبارية دون الحقيقة والتميز في الامور الاعتبارية جائز بل واقع فان
 يميز كونه نصف الاثنين وثلاث الثمانية وربع الاربعة وخمسة وحلم جوازا فلا يفرق في
 الامور الاعتبارية فيسلسل في غير النهاية بل انما لا كان تنقضا كعبارة العقل تترتب عليها
 انها اقتراب العقل لكنه لا يقوى على الاعتراض في غير المتبينة فينقطع السلسل بانقطاع
 نعم منشاءها ومنهجها ايضا، انتزاع التترابعية محقق في نفس الامر مع قطع
 عن اعتبار الذين يعتمدون ذلك في تحقق المنش وفيها هو الحافظ لنفس الامر في الافتراض
 والافراق بينهما وبين الاعتراضية سواء كانت متناهية او غير متناهية مترتبة او
 غير مترتبة فتقولهم التسلسل فيها اي الاعتراضية ليس محال صادق بعد المظهر
 فانما لا كانت منقطعة بانقطاع الاعتبار فيسلسل فيها كما عرفت بعد ذلك التبرئة
 بعدم الموضوع الذي هو التسلسل بعدم المحمول الذي هو التبرئة والابحار التسلسل فيها فتدبر
 على اثره الى ما قالوا من ان التسلسل في الاعتباريات جائز فان صدق المرجعية يقتضي وجود الموضوع
 كما في خاتمة بحث الكلية الخمس مفهوم الكل من غير اعتبار تعيينه بان

يسمى كلياً منطقياً لأنه عنوان الموضوع في المسائل المنطقية لأن المنطقى إذا قال الكلى كذا
لم يرد به إلا مفهومه ومعروض ذلك المفهوم أى صديق عدو ذلك كذا لأن هذا يسمى كلياً
طبيعياً لكونه طبيعياً من الطباع والمجموع المركب من العارض والمعرض كالألوان الكلى
يسمى كلياً عقلياً لعدم تحفظه إلا فى العقل والمنطقى أيضاً ككسب الجنس نسبة لا يوجب انعكاسه
كما لا يوجب طراداً وكذا الكليات الخمس منها منطقى وطبيعى وعقلى فمفهوم الجنس مثلاً
جنس منطقى ومعرضه جنس طبعى والمجموع جنس عقلى على هذا فم الكلى الطبعى له اعتباران
فأولهما اعتبار بشروطه أى شرط عدم مقارنة امرين مقارنة كالكليات مثلاً و
يسمى الطبعى جنسية مجردة بغيره من تلك المقارنة وثانها اعتبار بشروطه أى
بشرط مقارنة ذلك الأمر ويسمى جنسية مخلوطة لاختلاطها به وثانها اعتبار
لأنه بشرط شئ وهو اعتبار الطراد ومنها ويسمى بذلك اعتبار مطلقة وهى أى المطلقة
موجبة هى أى مرتبة ذاتها ليست موجودة ولا معدومة ولا شيئاً من
العواصم المتقابلة كالسواد والاسود ففى هذه المرتبة التى برتبة الذات ارتفاع النقصان
ويزن شخصان فالمستحيل هو ارتفاع النقصان فنقص الأمر واللازم هما ارتفاعهما فالمرتبة
يرجع إلى ارتفاع المرتبة عن النقصان كما أن ارتفاع وجود المعلول عن مرتبة العلل يرجع إلى
ارتفاع العلل عن وجود المعلول وهذا كما تراه ليس محالاً ونقصان المقام على ارتفاع بعض النقصان
من الأعلام أن نقصان الوجود من المرتبة سلب الوجود من المرتبة على طريق تنقيح المقيد لا سلب الوجود
المتحقق ذلك السلب على طريق التنقيح المقيد فاقول أن الوجود ليس المرتبة بمرتبة قول

يتمتع بعض الوجود فيها على تلك الطريق فمن قال بجواز ارتفاع التقيض في المرتبة قال
يتمتع احداهما فيها من حيث لا يدرك منع ان يستحال ارتفاع التقيض لميت بمضمونه
طرف دون طرف بل هو في نفسه محال فزاد طرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة
كيفية ارتفاع التقيض في طرف يرجع الى اجتماعها في ذلك الطرف او يتمتع بسلب
الوجود في ذلك الطرف عند نفى الوجود عنه ويتمتع بسلب الوجود عند نفى سلبه عنه
فظهر من هذا التحقق ان سلب العكس عارض وليس بتقيض حقيقة والسلب السبب في
ليس عارض والعارض ليس بتقيض والطبيعي اعم باعتبار من المطلقة
لان مجتبه الاطلاق معتبرة في المطلقة وغير معتبرة في الطبيعي لذات الصدق الطبيعي
الا اعتبار من الاخرين دون المطلقة قال المحقق الكاشاني في الحاشية القليلة يمكن
ان يجعل تقبلا للامية ولا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان الانسان مثلا وان كان
معتبرا من حيث هو الا ان العقل ينظر اليه من غير انظر الى هذا الاعتبار وتقسيمه
المعتبر لهذا الاعتبار والمعتبر بالنحوين الاخرين فالقسم برؤية الانسان والنفس
الانسان المعتبر على هذا النحو ولا شك ان الانسان اعم من ان يكون بهذه النواحي
من هذا المفهوم المكان هو عينه ذو هذا المفهوم نظيره ذلك ان قسمه الى ان
الكلي والخزفي صحيحة مع ان الانسان الذي هو القسم كلي في الواقع وكذا قسمه الى الانسان
المعلوم والانسان المجهول صحيحة مع ان القسم الذي هو طبيعة الانسان معلوم في الواقع
وانما يلزم قسم الشيء الى نفسه لو قسم انسان مع الوصف الى الانسان مع الوصف

اقسام طبيعة الانسان الى نفسها فلا يقسم الشيء الى اقسامه بنفسه الطبيعي الى المطلق
 والى عين تقسيمه الى الموجودة والمخلوقة بل ليس هذا تقسيم حقيقة بل تعيين ان الطبيعي
 اعتبارا ثلث على ما قال الشيخ يعرف في حاشية المطالعة اعلم ان الكلي المنطقي
 من العقولات الثلاثة فان الكلية بل الجزئية البع انما يكون عارضة للشيء بحصوله
 في الذهن فان الحمل والانطباق وما يقع بهما من شأن العورة دون الاعيان على ما نرى
 ومن ثمه اي من ان المنطقي من العقولات الثلاثة لم يذهب احد من الحكماء
 الى وجوده في الخارج لان العقول الثاني لا وجود له الا في العقل واذا لم يكن المنطقي
 موجودا لما عرفت لم يكن العقلي موجودا مستلزما انتفاء الجزاء انتفاء الكل بل هو الطبيعي
 من هذا اختلافه بل هو موجود في الخارج في الجملة ام ليس موجودا فيه اصلا فذهب
 المحققين من الحكماء ومنهم الرئيس انه اي الفكر الطبعي موجود في الخارج بجميع
 وجود الاحزاد لا وجود متعارف وتفصيل المقام ان يقال ان الفكر الطبعي امر انا
 المعروفة للكلية من حيث هي لا بشروط عرضها لها اما موجود في الخارج في الجملة او
 ليس موجودا فيها اصلا بل ليس الموجود الا الاشخاص وعلم الاول اما بعين وجوده الا افراد
 او بوجود متعارف لا لتحقيق من القدماء ومن تبعهم علم الاول وغيرهم منهم على الثاني
 والمشاخرون على الثالث استدل القائلون بوجوده بان الحيوان جزء من هذا
 الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود بالضرورة كيف يتحقق الكل مستلزما
 لتحقيق الجزء لا مستلزما انتفاء الجزء انتفاء الكل او رد عليه ان اريد بهذا الحيوان

ما يصح في هو عليه كزبد مثلاً فلا يتم ان الحيوان جزء له لجزا ان يكون زبد باهية بسيط
لا جزء لها مفاد ولم يتم دليل على تركبه في العقل فضلاً عن ان يكون من الحيوان ولئن سلم
فانجز العقل الموجود في الخارج لا يلزم ان يكون موجوداً في الخارج وان اردت المفعول
اعني زبد الحيوان مثلاً فلا سلم انه موجود في الخارج لا شئ له من القيد الذي هو امر متناه
والجواب انه على تقدير كون زبد مثلاً بسيطاً خارجاً لا يقصد انتزاع صورته من
نظر الى ذاته وعلى تقدير تركبه بحسب الخارج يجب تركبه بحسب الف من الاستدلال بالتركيب
التركيب الاخر واحد الجزئين للجزء الاخر كما عرفت وبان حقيقة الانسان مثلاً حال كونه
معتبراً بالوارض التي بر طارئة عنها موجود في الخارج فكذلك عند الحقيقة من حيث
هي ذاتياتها التي تتحد معها موجود في الخارج والا يلزم مفارقتها عن نفسها
وبطلانها حال مفارقتها بالوارض لانها لا يتحد ذاتياتها معها بحسب الذات بطلانها
عس بطلانها ومفارقتها عنها عس مفارقتها عن نفسها واذا عرفت ذلك علمت
ان الطبايع الكلية اعني ذاتيات الموجودات الخارجية دون عرضياتها موجودة
في الخارج في ضمن الشئ صام من غير مرتبة ويلزم منه اتحادها في الوجود بعمق تلك
الطبايع عليها والاستدلال النافون بوجودها بانه لو وجد الكل الطبيعي في الخارج لكان
اما عس الجزئيات الصادق هو عليها او غير ذلك الاول مستلزم لانها وجزئياتها
ضرورة ان كل واحد فرض منها عس الطبيعة الكلية وهي عس الجزئيات الاخر عس العن
وعلى الثاني فان كان وجوده مجرداً كما هو في سبب الفرقه الثانية يلزم عدم صحة محله

عليها كما عرفت وان كان عينه كما هو من باب الفرقه الاولى في قيام ذلك الوجه في المكان
 بكل منها يلزم قيام العرض الواحد بجميع شخصين دفعة او باحدهما فقط فيلزم تقدم الامور
 بمجموعها من حيث هو يكون الموجود هو المجموع دون اجزائه مع انه المفرد وايضا يلزم
 وجود الكل بدون اجزائه وبانه يلزم عدم تقدير وجود الطبيعي وجود الشيء الواحد في المكان
 المتعدد دفعة وانما بالصفات المتعددة كالكلية والجزئية مثلا والجواب عن الاول
 اننا نختار الشئ الاول والآخر انما يلزم لو كان صيننا صيننا مفصلا هو من غير الامور
 بل من غير الوجود غير المفهوم وانما نختار الشئ الثاني ونقول الوجود قائم لكل من
 الكلية والشخص في قيام الامر الواحد بجميع متناثرين انما يلزم لو كان ذلك من جهة
 وليس بل من جهة الوصف مع ان المستحيل قيام الوصف بالشخصين كذلك
 لا الامر الكلي فتأمل وايضا انما بالوصف بعد قيامه بالكل يتبعه لا قبله قال العرض
 انما يتشخص بمجاهد الوصف من الشخص قال الفارابي في تعليقه انه بوجه الشيء
 معينة ووحدة وخصوصية ووجود المنفرد وكلها واحد ونقول الوجود قائم بمجموعها
 من حيث هو ولا يلزم منه عدم اتقانها به فان العبادة صفة قائمة بالخلق مع
 انحصار اركانها كالقيام والقعود وغيرهما بها ومن الثاني بان المستحيل وجود الواحد
 بالشخص في الكلية المتعددة دفعة دون الواحد بالوصف الالهي منه وان المنصف في الكلية
 والجزئية هو الشيء من حيث تعلق احد الاوليين به مع ما تامل في هذا المقام فانه
 من منزلة الاقدام وهو سبحانه في الفضل والاعظام واذا كانت الطبيعة الكلية موجودة

بعين وجوده لا فرد فالوجود واحد بالذات في الخارج كغيره بالعرض والموجود انشأ
 في الذهن موجودا من غير الخارج بوجوده وذلك لانه ليس في الخارج الا الطبيعة المحنطة
 بوارض مخصوصة الموجود بوجوده واحد شخصي ثم العقل يصير تلك الطبيعة من حيث هي
 مع قطع النظر عن تلك الوارض وح كجعل اثنان الطبيعة المحنطة والطبيعة المحنطة
 وهما متغايران في الذهن ومنه ان في الوجود وهو اى في تلك الوجود الواحد عارض
 لها اى الطبيعة الكلية والذات من حيث الكيفية اى من حيث اتحادها بحسب الذات
 لا من حيث تغايرها كما عرفت حتى يلزم قيام الواحد بالشخص كحسب متغايرين ومن
 ذهب منهم اى من المتفكرين الى عدمية التبعين دون وجودية الوجودى بطلن
 في المشهور على ثلثة معان الاول لا يكون السبب جزءا من المقدم والثاني ما من شأنه
 الوجود الخارجي والثالث الموجود الخارجي والعدمى على ما يقابلها والفرق بين
 تلك المعان ان المعنى الاول من الوجود اعم من الثاني وهو الثالث والمعنى الاول
 من عدمى اخص من الثاني وهو من الثالث والظاهر ان الفاعل بمعية التبعين
 اراد به انشأ كذا ان الفاعل بوجوده اراد به كذا لا لا يخفى فان محسوسه
 ايضا في الجملة اى الكلى الطبيعي محسوس بالذات او بالعرض كما انه موجودا كما كان
 محسوسا بالذات كالنور واللون كان هو محسوسا كذا ما كان اذاده محسوسا
 كالجسم كذا اذاده كان هو ايعا كذا فان التبعين لما لم يكن موجودا في الخارج
 لم يكن محسوسا فان الاكس من فرع الوجود فلا يكون موجودا محسوسا الا الطبيعة المحنطة

بالتعريف المسمى وكذا الطبيعة المطلقة لا تخاد معها ومن لم يقل بعد ميثته بل
 لم يقل بحسبته بل المحسوس مبرزاً هو التعريف وهو أي القول بعد ميثته التعريف
 ومحسوسه الطبيعة على تقدير الحق كما يشهد به قول أرباب الكاشفات قدس
 الله عنهم ما رأيت شيئاً إلا وقد رأيت أفضيه وقالوا الملكيات تثبت بالوجود وكذا
 نقل عنه في الحاشية القول بعد إراد بالوجود الوجود الخارجي وهو كالوجود الخارجي
 فإن الصفة القائمة بوجه الوجود فرقة فرقة وهم المحققون منهم فهو إلى وجه
 الوجود الخارجي وهو كوجوده كوجود الوجود الراجعي والواجب على شانه الملكيات
 لها وجودات هي وجودات هي بجهة وفرقة أخرى إلى وجه الوجود والوجود
 فالوجود هو والوجود واثبات الحقيقة الوجودية والحقيقة الامكانية وهو المراد فالتأني
 بعضهم فهو كالكل الطبيعي إلا أن الوجود يستند منها إلى الشخص بالامانة وإلى الطبيعة
 لا تخاد معها وإنما على عكس ذلك وأيضاً الحقيقة الوجودية مطلقة عن كل قيد خصوصية
 وعن كل ملحق ومقيد وعن كل جزئي بخلاف الطبيعة المطلقة فإنها مطلقة بال
 إلى أفرادها فحسب فادفع عن جماعة من الطعن والتشنيع عليه ونسبة الكفر إليه من شأه
 قوة التفكير كثرة العناد هو برى منه وذهب شذوذه قليلة من المنقولين
 إلى أن الموجود في الخارج هو النوع البسيطة أي الحقيقة الجزئية البسيطة
 بحسب الخارج والكلية كلها ذاتية أو عرضية منتزعات عقلية أي منتزعة
 العقل من ذاتها من غير أن يكون منشأ انتزاعها من متعة وأصله في حقيقتها

وليت شعري انه اذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه اي في هذا وفاجاب ^{حظ}
 اليه من حيث هو هو اي من غير نظر الى مشاركات ومباينات حتى
 العدم والوجود كيف ينقص منه انتزاع صفة متغايرة ما صدر انا اذا
 لاحظنا ذات زيد مثلاً من حيث هي ونقطع النظر عن كل مشترك مباني حتى الوجود
 والعدم اجمداً منها صوراً متغايرة في الذهن بحسب مباديها ووجوداتها كالجوانب ^{من} النما
 وغيرهما فلا بد من تحقق مباديها في نفس حتى يصح الانتزاع ولا يلزم الاختراع ^{المراد}
 من تود فلا بد لهم من القول بان البسيط الحقيقي في مرتبة تفوقه وتحصله
 اي في مرتبة ذاته صوابين متغايرين مطالبين له اي امرين متغايرين
 صوابين عليه ومتمدين معه باعتبار اخر حتى يصح الانتزاع وهو اي قولهم به القول
 بالمتناهيين اي تحقق هذين الامرين في نفس وعدم تحققهما هذا اي الاختلاف
 في وجود الطبعي وعدمه انما هو في الخلطة والمطلقة ولما الابهة المجردة ^{الامر} مجمع
 الذهنية والى رتبة فلهذا ذهب احد الى وجودها في الخارج والابنية ^{الامر}
 الخارجى والنسب فلم يكن مجرد مجمع الواحى تهت الا فلاطون فانه قال في
 من كل نوع فرد مجرد مجمع الواحى ازل ابدى لا يتطرق اليه زوال واصلاً قابلاً ^{للتقابل}
 والشمس ان افلاطون ذهب الى الانواع الالهية بلا شرط شئ موجود في عالم الامر
 متناثرة من افرادها ولا تبقى انه يرجع الى وجود الابهة المجردة عن مادتها وعن ^{مباديها}
 المادية ويجعل طرف الاول المشتهر عنه من القول كدب العالم والحق انه ان اعتبر

في المبرور تجردا جميع الوارض لعدم وجودها بالاشياء ان يشك فيه وان اعتبر تجردا
 من بعض تلك الوارض كالوارض الالاديه فوجودها بالاشياء فيه وحى الما بغير
 المثل الا فلا حظ فيه سميت به لانها مثل العقولات المبرور في كونها مجردة عن الوجود
 الالاديه وهذا ما يشنع به اذ وجود فرد مجرد جميع الوارض قابل للتقابل بالاشياء
 وقد عرفت انه قد ذكر حل فيجب الالهية المبرور في الذهن عند الغافلين بالوجود
 الذهني ام لا اختلف فيه قيل لا توجد في الذهن ايضا لان وجودها في الذهن من
 جملة الوارض فلم تكن مجردة من جميعا وقيل نعم توجد في الذهن وهو اى وجود
 في الذهن الحق لان الذهن يمكن تصور كل شئ معنى عدم نفسه فلا يمنع ان يعقل
 الالهية المبرور من جميع الوارض الخارجية والذهنية بان يعتبره معودة عنها وخطا
 لك وان كانت بحسب نفس الامر متصفة ببعضها الا ترى انه يمكن الحكم على المبرور
 باستحالة الوجود في الخارج ولا حكم على شئ الابد تصور والى ذكرنا اشار بقوله
 فانه لا يحجز في التصورات قال المحقق الدواني في المحلوا شئ القديمه وان كان
 ان الما بية المبرور لا توجد في نفس الامر بمعنى ان وصف التجرد لا يكون لها بحسب
 لكن توجد في الفرض العقلي بان يفرض لها العقل هذا الوصف فذلك لا يوجب
 وان اريد انه توجد بالفرض العقلي شئ هو مجرد بحسب نفس الامر بحيث يكون الحكم بالتجرد
 الواقعى صادقا فذلك مالا شك في تقيده وان اريد انه توجد في الفرض شئ هو مجرد
 بحسب هذا الاعتبار كما اشترنا اليه فلا يخفى فيه لكن توجد عليه انه توجد في الخارج ايضا

شيء موجود بحسب هذا الاعتبار والجواب عنه بالوجه اليه من الفرق انه توجد في نفس
 الذهن شيء موجود بذكر الاعتبار ولا توجد في الخارج شيء موجود باعتبار بل متبادراً
 فرض الذهن الذي هو غيره فتدبر وجوب لا يتصور بعد تحصيلها الاختلاف بين العقلاء
 والحاصل من جميعها ان طرف الانساق بالتجرد من الوارد مطلق النفس الامر بل اعتباراً
 العقل فقط والآخر طرف الوجود فيمكن ان يكون هو الخارج او الذهن فتوجد في الخارج
 الذهن واعتبار العقل جميعاً هو مجرد بحسب اعتبار العقل ولا يوجد في شيء منها ما هو مجرد
 منها بحسب الواقع مطلقاً انتهى فقد علمت من هذا التفصيل ان الامة المتجردة
 موجودة حقيقة لا في الذهن ولا في الخارج وانما هي موجودة بحسب فرض الذهن فظهر
 ان الخلاف الذي وقع بين العقلاء هنا لفظي اذ الخلاف ليس في الوجود
 الحقيقة ولا في الوجود بحسب الفرض بل مراد الثاني هو الاول ومراد الثالث هو
 الثاني في قتال واذ قد وقع الفراغ من بحث الكتاب التمس النبي ﷺ الموصل
 للتعريف في باب النوريات فان ان يشهد في نفس ذلك الموصل فقال
 فصل معرف الشيء ما يحل عليه تصويلاً بصور ذلك الشيء في ذهن الحاد
 او غيره اي يكون الفرض منه مجرد التصور وان كان التصديق حاصله هناك ايضاً
 تحصيله او تفسيراً اي ذلك التصور انما يحصل صورة غير حادثة بعبارة واضحة
 اعم من ان يكون مراد منه تعريف النفس بالاسم او اعم كتعريف السعدانة بآية
 القسم الثاني من بين القسمين بسبب التعريف اللفظي والاول التعريف

المعرف مساويا للمعرف في الصدق فيجب ان لا يكونا جامعا لجميع احوال
 ما هو معرف بل بحيث لا يشذ فرد منه عنه والانعكاس اي كونه مانعا من دخول
 غيره فيه فانه يلزم من الاول اختصاصه بالمعرف من كانه يلزم من الثاني اعميته منه وانما
 اشتراط المساواة في الصدق والاجلانية فيه لان تميزه لا يزداد في التعريف مقصود
 وهو بالعرض وهذا الاشتراط ليس معتبرا في مفهوم المعرفة كاشتراط الوحدة الثانية
 في التناقض والامتناع فلو اختلف في التعريف بالامتناع لا يلزم من ان يكون تعريف
 المعرفة تريبا بالامتناع من المعرفة حيث يصدق على الامتناع وغيره على ان الامتناع
 غير الاجلي عنه من اشتراط المساواة والاجلانية ليس مفيدا المقصود وانما وجب الايراد
 والانعكاس او المساواة والاجلانية لا عرف فلا يصح التعريف بالامتناع
 والاختصاص لان الامتناع لا يفيد كنه الحقيقة ولا يميز المعرفة من جميع ما سواه والمقصود
 من التعريف احدها والاختصاص لكونه اقل افرادا من الامتناع كالاختصاص ثم ان اشتراط
 عدم جواز التعريف بالامتناع والاختصاص ليس من المتعقبات فانهم قالوا المقصود من التعريف
 التصوير سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص والعناية في جميعها بوضوح فلا وجه لعدم
 نعم بشرط ان يكون ذلك لا اشتراط الايراد والانعكاس فيه والتعريف
 بالمثل تعريف بالمشاركة المختصة اشارة الى جواز تقضي او عدم جواز
 في القسم الاربعه وهو ان المثال اما مباشر للمثل او اخص منه بالتعريف به فاجب
 من القسمين كلهما وحاصل ان المواد من التعريف بالمثل ليس تعريف الشيء بنفسه

بن خاصة ذلك الشيء بقا يستمر الى المثال في الشئ بهذه امر مشترك بين الشيئين لانه
 لما شئ به هذا ذكر الشئ به ذلك هذا فلا يكون مختلفا باحدهما قلنا شئ بهذه هذا ذلك
 فبرهن بهذه ذاك هذه اقولون تعريف الشئ بمشابهة المثال تعريف بالخاصة المختلفة
 مع لا يخفى ومن هنا علمت ان لنا سبب كره بعد ذكر الاسم الاربعة والحق جواز
 اي التعريف بالاحتمال لان الاسم لا يشتبه على الاخص بقيد تعريفه ولو بالوجه
 نعم ربما لا يستلزم تعريفه بحسب الحقيقة وذلك لا يدل على امتناع التعريف به بخلاف
 وهو اي الموصف مطلقا حد النكاح المميز ذاتيا والا وان لم يكن ذاتيا بل
 فخصا سم وكل منهما تام ان اشتغل على الجنس القريب والا اي ان لم يشغل
 فخاص قص فدار المدة على كون المميز ذاتيا والرسمة على كونه عرضيا ودار ان
 وانفصلا فيها على اشتغالها على الجنس القريب وعدم اشتغالها عليه فكل منهما ان كان
 مشتغلا على الجنس القريب تمام والافاق قص سواء كان هناك مميزا فقط او مع
 البعيد او مع الرض العام فتمام منها واحد وانما تنقسم اقسام فالتركيب من الفصل
 والخاصة ليس مرفقا واحدا وكذا التركيب من الجنس والرض العام مع احدهما دون
 ما ذكرنا ان التعريف على تسعة اقسام لانه اما حقيقي او تعقلي والاول ينقسم الى
 بحسب الحقيقة وبه يحصل تعريف ما علم ومرتجى من الخارج ونفس الامر الى التعريف بحسب
 الاسم وبه يحصل تعريف ما لم يعلم ومرد في كل منهما ينقسم الى المدة والرسمة وكل
 من هذه الاربعة ينقسم الى التام والناقص فالحد التام ما اشتغل على الجنس و

الفصل القريين وهو أي المد التام لا غير الموصول إلى الكثرة أي كثر التواتر
 لا شئنا على تمام الذوات وقد تحسن تقديم الجنس على الفصل ولا ينبغي
 على نقل من الشيخ أنه قال ما من حيوان من تمام إلا أنه لا بد له من شئ من ظهوره ويجب
 تقييد أحدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمعنى ولأنه لو لم يكن إلا جزءاً
 كثيرة محضة فلا يكون منطبقاً على الحقيقة الواحدة المحصلة وهو أي المد التام
 من حيث المعنى لا يقبل الزيادة والنقصان لا شئنا على تمام الذوات
 وتام الذوات مستبعد أن يزيد أو ينقص وإنما قلنا من حيث المعنى ليقولوا
 حيث اللفظ كما إذا ورد بدل الجنس الفصل أحد ما أو عدة ما وغيره قابل
 لها أما المد الناقص فليوازن به كثرية الجنس البعيد برتبة أو برتبتين ونقدان
 أحدهما أو الرسم التام أو الناقص فليوازن به كثرية ما من متعدد أو أحدهما البسيط
 أي اللاحقة التي لا جزء لها لا يحد وقد يجده فانه أن تركب به غيره كالجنس العالي
 لا يحد بسطة ويجد به تركب الغير منه وإن لم يتركب به غيره كالأجزاء على شأنه
 لا يحد إلا بالمد لا بد من الفصل ولا شئ مما فصل بسيط ولا يحد به لعدم تركب
 على ما هو المفروض والتركيب أي اللاحقة التي ذات أجزاء يحد وقد يجده
 فانه أن تركب به غيره كالنوع المتوسط يحد تركبه ويجد به تركب الغير منه وإن لم يتركب
 كالنوع السافل يحد تركبه ولا يحد به لعدم تركب الغير منه فكل مركب دون البسيط
 وبما أن تركب منها غير ما يحد بها والافلا والاما حال الرسم فكل ما له خاصية لازمة

ولم يكن يري في النور فهو رسوم وان لم يكن لك لم يكن رسوماً والفصل في الحقيقة
 الذي يشمل مراء هو الجنس في نفسه عسير فان الجنس في الامة العنيفة
 مشبهة بالعرض العام والتسوية والفصل مشبهة بالخاصة فلا يعلم
 الشئ من رتبة والفرق هناك من الغوامض اذ قطع النظر عن جميع العوارض
 بحيث يرتفع جميعها هناك عسير جدا ثم ههنا مباحث اربع الاول منها
 الجنس والكان مبهما بحسب الذات على ما عرفت لكن الذهن قد تحقق
 له من حيث يعقل وجود مفرد سوى وجود النوع وحي لا يضيف اليه زيادة
 لاجل التحصيل كونه متمملا بقية او اضاف اليه اى الى ذلك الجنس زيادة
 اى معنى زائدا على طبيعة وهو الفصل لكن لا على انه اى تلك الزيادة معنى
 خارج عنه لاحسن به كقول العروة بما دلت على كمال اجتماعها امرين هما
 فراو جردا كالجسم بل قيد اى الجنس تلك الزيادة لاجل تحصيله تعيينه
 اى جده متمملا متعينا عند حال كون تلك الزيادة متضمنة فيه اى
 الجنس شمل من الفصل لا كاشتمال الذات على ذاته بل كاشتمال المردف على
 فاذا صار الجنس محصلا بانضمام الزيادة اليه وحقيقة نوعية محصنة لم يكن
 الجنس شيئا اخر مغاير نفسه ذاتا او وجودا اذ النوع من الجنس ذاتا او وجودا
 فان التحصيل اى تحصيل الشئ ليس بتعيين بل بحقيقة وتقرره فاذا
 نظرت الى الحد وجده مؤلفا من عدة معان اى من عدة من الجنس

كل منها من تلك المعاني كالذي المنشق غير المعنى الآخر بخلاف
 الاعتبار فان الجنس والفصل والنوع والخاصة تتحد بحسب الوجود والواقع على ما
 لكنها متحدة بحسب الوجود العقلي فهناك اى في الحد كثرة بالفعل اى
 متفازان بالفعل فلا يحمل هذا الاعتبار احدهما اى يميز الامرين على
 الامر الاخر وكذا لا يحمل على المجموع اى المحدود وليس معنى الحد
 الاعتبار اى باعتبار تلك المعاني معنى المحدود المعقول بل
 لا متنازع عينية المتعد للواحد لكن اذا لوحظ الى ايهما احدهما اى الامر
 المتنازعين وهو الجنس فقيده بالامر الاخر وهو الفصل متضمنا في وصف
 به توصيفا لا اجل التحصيل والتقويم اى لاجل المعنى الجنس متحصلا ومتقوما
 بالفعل كان مجموعا شيئا واحدا موحيا الى الصيغة المحددية التي
 للحد وكاسبها تلك الصورة مثلا الحيوان الناطق الذي في حد
 الانسان بفهم منه شئ واحد وصورة كذلك هو اى ذلك شئ بعينه الحيوان
 الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق ومن ذلك انما ذلك الامر في الوجود
 فانما لو كانت موجودة بوجود مستعدة لم يتصور ذلك اذا لا يصح ان يقع بعينه
 الواقع التي هي نفسها الصورة والحاصل انه اذا انقسم الفصل الى الجنس كان المجموع
 وحدانية التي للحد وكاسبه لها وتحد اسمها فيكون اذن من الحد من المحدود على ما
 كما ان العقد الحمل اى لفظة الحملية بفيد الصورة الاتحادية التي للصورة

مع المحمول في الخارج الا ان هناك اي فراغ على تركيب خبري فيه
 حكم وهناك اي فراغ تركيب تقييد بغير نصيب الاختصاص فقط
 التقيد بنه الا بالعرض كما في مجموع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا
 اي من حيث تفصيلها بان يكون بازا لكل جزء تصور هو الحد الموصل الى التصور
 الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو اي ذلك التصور الوحد المحدود
 حاصل ان اجزاء الامة لها جانبان جنبه التفصيل والكثرة وجنبه الاجمال والوصف
 والتصور المتعلق بها بالجنبه الاولى متعدد كما ان التصور المتعلق بها بالجنبه الثانية واحد
 فالحد هو مجموع التصورات المتعددة المتعلقة بالاجزاء بالجنبه الاولى والمحدود هو التصور الواحد
 المتعلق بجميعها بالجنبه الثانية فالحد علم واحد مركب من علوم متعدده والمحدود علم واحد بسيط
 هذا العلم رامي من ذهب الى ان ابدا به النظرية صفات لا تعلم دون المعلوم وانما علمه من
 ذهب الى عكس ذلك فنفس تلك الاجزاء بالجنبه الاولى وحد بالثانية محدودة فالعقود بالاجزاء
 والتفصيل فانه قد باذنه شك الامام الرازي من ان تعريف الماهية
 اما بنفسها اي بنفس تلك الامة ان جميع اجزائها بحيث لا يشك منه جزء وهو
 نفسها لا متناهي ان يكون خارجا عنه وهو ظاهر وان يكون داخل فيه او داخلها
 بتركيب الشيء منه من غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وغيره فلا يكون جميع الاجزاء
 جميعا لان جميع اجزاء الشيء مع حدها هي الهيئة الاجتماعية له وليس ذلك على ما
 فالتعريف على كل تقدير من تحصيل الحاصل فبدون ذلك وايضا يلزم تقدم الشيء على

او بالعوارض او ببعض اجزائها دون بعض ولا علم بالحقيقة وفي نفس الامر
 الا العلم بالكنه فان علم الشيء بالوجه علم لذلك الوجه حقيقة دون الشيء وكذا
 العلم بوجه الشيء والعوارض كلها لا تعطيه وكذا بعض اجزائها فالاقسام
 باسمها باطلا لما عرفت فتعريف الابهة باطل ووجه الاندفاع قاذ ومن ههنا
 اي من اجل ذلك شك ذهب الامام الى بدهة التصويات كلها
 مع بدهة بعض التصديين ونظرية البعض الاخر عند الثاني من تلك المباحث
 التعريف اللفظي من المطالب التصويية فانه اي التعريف اللفظي جواب
 ماهو وكل ما هو جواب ماهو تصوي فمما اي التعريف اللفظي تصوي اما الكبر
 فلان لفظة ما يطيب استحصال صوته غير حاصلة او استحصال صوته منزوعة من بين
 الصور المنزوعة بواسطة لفظ موضوع بازائها وكل منها تصوي غاية الامر ان الاول على
 مراتب الصور وان في اوتانها واما الصغرى فلما ذكره بقوله الاترني انا اذ قلنا
 الغضنفر موجود وكلمنا عليه به فقال المخاطب وسال عنه بقوله ما الغضنفر
 ففسره لانه اي الغضنفر باسد فليس هناك حكم وتصديق بان الغضنفر موضوع
 لمعنى الاسمان المنى طلب طالب تصوي نفس المعنى لا تصوي من حيث انه موضوع له هذا
 اللفظ او غرضه تحصيل ذلك التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولا يتوقف ذلك
 بتصوره بهذه الابهة اعني كونه معنى اللفظ وذلك ظاهر نعم بيان موضوعية اللفظ
 بان اللفظ موضوع لمعنى كذا في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى ام لا بحث ^{اللفظ}

راجع الى معرفة حال اللفظ خارج من المطالب التصوريه كمن يفرض من التعريف اللفظي
ليس ذلك بل مجرد تصور معنى اللفظ على ما عرفت آنفا بقصد اثباته بالدليل
اللفظي لا شكا في الحكم والتصديق في علم اللغة لا في العلوم العقلية فمن قال ^{السنة} ^{والبينة}
قد مره آله اى التعريف اللفظي من المطالب التخييل لم يفترق بين
اى من التعريف اللفظي وبين البحث اللفظي اللغوي مع ان المقصود ^{التصور} الاول
ومن الثاني التصديق ولا يخفى عليك ان من ذهب الى ان التعريف اللفظي من المطالب
التخييلية لا يمكن كونه داخل في مطلب بل يقول ان مرجعه واما المطلب ^{التصور} الثاني
فموضوع السائل بكلمته ما تصور مدلول اللفظ ثم يفرض من ذلك التصور التصديق بان اللفظ
موضوع لذلك المعنى وتعيين المقام على ما افاده بعض المحققين من كلام ^{اللفظ} انه اذا قيل
مثلا فلان ما يكون فاعلا او متفعلا يحصل للسائل احضار معنى الوجود والاتفات اليه
بين الصور المفردة ويحصل له ايضا التصديق بان لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذا قيل
ذلك في العلوم اللغوية فالمقصود من هذا التصديق وان كان الاحضار والاتفات اليه
يحصل فمضمونه اذا نظر الى تلك الصفات مقصود في اللفظ واحواله واذا قيل ذلك
في العلوم الحقيقية العقلية فالمقصود من على ما هو وظيفته من العلوم احضار الصور والتبيين
عليها والاتفات اليها وان كان التصديق ايضا يحصل فمضمونه ان العمل يمكن متبعاً
الثالث من تلك المباحث مثل المعرفة اى الحاد كمثل نقاشن بنقش شحما
في اللوح فكما ان النقاشن نقش صورة المرى في اللوح كالحاد بنقش صورة المرى

في الذين فالترتيب من حيث هو تلك فصولي محض بحيث الاحكام فيلهي
 عليه اي على الترتيب شئ من المنوع الثبوت لان المناظرة انما تنقد في الكلام
 فلا يصح ان يقع لا نسلم ان الالوان جبر ان ناطق نعم هناك اي في الترتيب احكام
 ودعا وضمنه مثل دعوى الحديثة والمفهرمة والاطراد والانعكاس الى غير
 ذلك من النسبية والفصلية فان الحاد كان يدعى ان هذا صدره وان هذا مفهوم له
 وان مظهره انعكس الى غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام الفنية منعاً لا خفياً
 لبراهمه من تلك الاحكام بحكم البعض في تمنع بعضها كما سيجي وذلك مثل
 ان نسلم انه صدره او انه مفهوم له الى غير ذلك لكن العلماء اجمعوا على ان منع
 التعريفات لا يجزى لما في مكانه اي منع التعريفات شريعة نسخت قبل
 العمل بها فانه لما اجمع العلماء على اقرارهم على عدم جواز منع التعريفات ولم يكن
 احد منهم فصلاً كان شريعته نسخت قبل العمل بها نعم ينقض اي التعريفات
 بابطال الطرد والعكس نبين الاختلال فيه لان معنى الطرد هو التلازم في الثبوت
 اي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وبالعكس ومعنى العكس التلازم في الانتفاء
 اي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وبالعكس فان لم يكن الترتيب انتفاء
 حكم الكلية الاو وان لم يكن جامعا انتفاء حكم الكلية الثانية ومما انه ان يطرأ
 هذا الترتيب فانه يصدق على الالبسة على المحدود ولا عكس فانه لا يصدق على البنية
 على المحدود والمعاوضة انما يتصور في الحدود الحقيقية اذ حقيقة الشئ

بمقتضى الامر لا يكون الا احدا بخلاف الرسوم والحدود الاسمية اذ يجوز تعدد
فلا يتصور هناك المعارضة الرابع من تلك البحوث اللفظ المفرد لا يدل على
التفصيل اصلا اى لا يدل على تفصيل شئ من معانيه ثلثة والا اى ان لم يكن
الامر لك لجاز تخفى قضية احادية لجواز ان يتحقق لفظ واحد وال على مجموع
الموضوع والمحمول والنسبة على وجه التفصيل وانه مستبقة العقل جدا ومن ههنا
اى من اجل ان اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل قالوا اللفظ المفرد اذا عرفت
بتركيب اى بلفظ مركب تعريف لفظيا كما اذا عرفت الوجود بما يكون فاعلا
ومفعلا لم يكن التفصيل المستفاد من ذلك المركب مقصودا بمعنى ان
مجموع المعنيين الذى يدل عليه مجموع اللفظين من حيث تفصيل اكثر منه لا يكون مقصودا
بل من حيث اجمال ووحدة لان المقصود من التعريف اللفظي تفصيل المعنى من بين
الصور المفردة والالتفات اليها من بينها لا دخل للتفصيل فيه معنى لو اورد
بدل حصل الفرض ويتم المقصود بخلاف التعريف الحقيقي فان المقصود منه تفصيل معنى
فما حصل بحيث يطلع على ذوات المعرف ووضيعة وهذا لا يحصل ببدء التفصيل
ولذا لم يجوزوا التعريف الحقيقي بالمفرد وان جوزوا البعض على ما عرفت في صدر الكفا
وبدل عليه ما قال الشيخ الاسماء والكلم في الالفاظ المفردة نظير المعقولات
اى المعاني المفردة التى لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا قصد ولا كذب
فان كون الاسماء والكلم نظيرين لها يستلزم ان لا يكون مرادها الا لك استلزام

اللفظ أفراد المعنى وبالعكس كما ان التركيب لك بل لا يفيد المفرد المعنى
والا يلزم الدور لان الدلالة اى قسم المعنى من اللفظ موقوفة على العلم بوضع اللفظ
وهذا العلم موقوف على العلم بالمعنى توقف الكل على الجزء فلو كان العلم بالمعنى موقفا
على الدلالة لزم الدور ونقض التركيب واجب بالفرق فتأمل وانما المقصود
منه الاحتياط فقط اى الفرض من تعريف المفرد بالتركيب مجرد احتياط معناه
براسطة اظهار لفظ التركيب فلا يصح التعريف به اى بذلك التركيب
الا تعريفا لفظيا ثم اعلم انه كما ان القول اخرج مباحثه يرتفع هو عليه
كذلك الحجته ولما وقع الفراغ عن مباحث القول اخرج باسرها اراد ان
يشعر في مباحث الحجته فقدم منها مباحث القضايا واحكامها من تناقض
والعكس وغيره لتوقفها عليها وقدم منها مباحث الاول والثاني في توقف
احكام الشئ على تحقق نفس ذلك الشئ فقال **فصل**

في التصديقات

قد يطلق التصديق بمعنى الكيفية الازعائية وقد يطلق بمعنى المصدق به وهو بذكر المعنى
قد يطلق على العلم الكيف بالكيفية الازعائية وقد يطلق على القضية لان الكيفية الازعائية
لا يتحقق الا بها اما بنفسها او ببعض اجزائها اى النسبة القائمة بالجزئية والمراد بالتصديق
هنا هو المعنى الاخير الحكم وهو يطلق على اربعة معان الاول جزء القضية المعنى النوع
والثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث اشتغالها على بطلانها ^{المعنى} _{الاول}

او حسب الربط والرابع التعيين وبما المراد به ههنا هو المعنى الرابع كما هو الظاهر منه
 اى من الحكم اجمالى وهو اى الحكم الاجمالى انكشاف الاتحاد بين الاخرين
 اى المحكوم عليه والمحكوم به دفعة واحدة من غير ان يلاحظ المحكوم عليه منفردا او
 المحكوم به والنسبة لك ثم حكم بالاتحاد كما اذا رأينا جدارا ابغض معنا انه ابغض
 من غير ان يلاحظ الجدار منفردا والابغض منفردا ثم يلاحظ النسبة المحكية ثم حكم بالاتحاد
 ومنه تفصيل اى من الحكم تفصيلي وهو اى الحكم التفصيلي الحكم المنطقي
 الذى يستدعى صلا متعدي مفصلة اى تصور الامور الشئ على وجه تفصيل
 بان تصور المحكوم عليه اولاً ثم وثم ثم حكم بالاتحاد والنسبة القائمة الجزئية انما
 يدخل في متعلق الحكم اى التعيين بالتبعية لا بالاصالة لانها اى النسبة
 من المعاني الجزئية التى يلاحظ بالاتحاد استقلال انما هي مرآتية للملاحظة
 حال الطرفين من كونها متشابهة ونسباً عنه اختلفوا في متعلق التعيين فذهب
 متعلق النسبة انما هي الجزئية وادرك عليه ان النسبة لكونها مرآتية للملاحظة حال الطرفين
 غير مستقلة بالمفهومية متعلقة بحيث يكون مستقلاً بها ضرورة ان القوم ليس كما درك
 المرأة عند ادراك المرءى فان الثاني هو القوم لذاته دون الاول وكذا القوم فانه
 لنفسه مطلوب بالبرهان ولا يخفى عليك ان هذا انما يتم لو كان الاستقلال وعدم
 صفتين للشيء في نفسه واما اذا كان صفتين للملاحظة فاما على ما ذهب اليه
 بعض المتفكرين فلا فالنسبة اذا لوحظت لا حصة اجمالية كانت مستقلة بالمفهومية

واذا لوحظت ملاحظة تفصيلية كانت غير مستفيدة بها وتعلق النعم بها انما هو باعتبار
 الاول الا ان يفهم من عدم ضرورة ان النعم لا يتعلق بما هو خارج عن معنى القضية
 ولا ريب في خروج النسبة من تلك القضية عنه وذهب بعض المحققين من المتأخرين
 الى ان متعلق التصديق امر اجمالي يقصد العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة ويرى عليه
 ان المركب من المعنى الحر في غيره معنى حر في فيلزم عليه ما على الجبر فان قلت لك
 الامر الاجمالي ليس مركبا بالفعل بل بسببا بالفعل مركبا بالقوة فلا يلزم عدم استقلال
 قلنا النسبة وكذا طرفا ان كانت من الاجزاء الذميمة لزم عدم استقلالها
 وصحة حملها عليه او الجزء الذي يمتد مع كله وحمل عليه وان كانت خارجية عنه لزم
 تعلق النعم بما هو خارج عنه من معنى القضية والضرورة تشهد بخلافه وايضا هو عليه
 ان المقسم من اعتبار النسبة رابطة بينهما وجعلها مرة للاخطة موزع عالمها من كونها
 منتزعا ونسبا اليه فانتم الربط وحصل المرأة تم المقسم فاصح حصول الاجمال ^{التفصيل} بعد
 وذهب بعض المحققين من تدفع المتأخرين الى ان متعلق التصديق امر واحد حاصل
 حال كون النسبة رابطة بين الطرفين اي غلطة الموضوع والمحمل التي يحصل حال كونها
 والنسبة انما يدخل في متعلقه بالنتيجة الا ترى ان منه تصديقك بقضية زيدا قائم مثلا
 لا يحصل لك اول الاذعان بان زيدا قائم في الواقع بل يحصل لك ثانيا بل انما
 يتعلق الحكم اي التصديق حقيقة اي بالامانة بمقاد الحقيقة التركيبية
 الجزئية المطلوبة او الانصافية او الاتصالية وهو اي ذلك المقاد لا يخاد مثلا

اى اتحاد المحمول مع الموضوع في الخارج فقد تقرر وهو انه لا بد من ان يكون
 التصديق بامر خارج من معنى القضية مع ان الضرورة يكمل بخلافه على ما عرفت
 ثم القضية يتعد بامور ثلاثة المحكوم عليه والمقوم به والثالثة نسبة ثالثة اختار
 حاكية من الواقع ومن ههنا اى من اجل القضية يتم بامور ثلثة يستبين اى
 ان الظن اذ كان بسيط لا اذ كان مركب من ادراك الطرف الرابع المرجح
 كاذب اليه او ماسا ان س والحق انه ليس كذلك بل هناك حكم بالظن
 الرابع حكما بسيط لكن لا لا خط الفصل الطرف المرجح لم يزل نحوذا واما ان يكون
 فذلك حكم فلا ولا اى وان لم يكن الامر كذلك لصار اجزاء القضية هناك
 اى ضرورة الظن اربعة هذه القواعد الثالثة بتلخيصها تحت هذه فروعها والمناظر
 الذي يهون الى تغاير التصديق بحسب المتن زعموا ان الشك الذي هو
 قبيل التصديق متعلق بالنسبة التقييدية الثبوتية وهي اى تلك النسبة موجبة
 الحكم اى النوع عند فهم فانهم يعبرون عن النسبة التامة المجردة تارة بنوع النسبة
 ولا نوعها تارة بان النسبة واقعة او ليست بواقعة ويسمونها اى النسبة التقييدية
 النسبة بين بين كونها بين الموضوع والمحمول واما الحكم بمعنى النوع و
 الا وقوع اى نوع النسبة التقييدية ولا نوعها فلا يتعلق بها الا التصديق
 دون الشك او الالكار لانه من قبيل التصديق على حقيقة المحققين والحاصل
 القدر لما قالوا بعدم تغاير نوعي الادراك بحسب المتعلق حكما استثبت اجزاها المحكوم

والحكم به بالنسبة النامية الجزئية الحاكمة من الواقع المعبر عنها بالنسبة بالثابت
 ولما انفردوا لما رآوا تناقضاً بين ذلك وهو إلى ترجيح اجزائها من النسبة معاً
 النسبة التقيدية الجزئية ففرضوا زيد قائم عند الاوائل زيد استاده سن
 وعند هؤلاء ثبوت استادكم زيد راست فالتزاع بين الفرضين ليس في مورد
 اثبات تلك النسبة وعدم اثباتها بل في مورد الوجود والادووع ايضاً فان موردنا
 عند القدماء هو المحمول وعند غيرهم النسبة التقيدية كما يدل عليه التغير على ما عرفت
 اعجبني قولهم هو نفس الشك بالنسبة التقيدية اما فهموا ان التردد
 اني حقيقة الشك لا يتقدم ولا يحصل حقيقة ما لم يتعلق بالوجود
 اذ لا تردد الا في الوجود والادووع فالحمد مركب في الصوتين الى الشك التعم
 امر واحد هو الوجود والادووع والتفاوت بينهما في الادراك بانه
 اى الادراك اذ عاينى كافر صرة التعبد بن اوتو دى كافر صرخ الشك
 فقول القدماء تثبت اجزائها هو الحق لا لانهم من قضية زيد قائم مثلاً
 النسبة واحدة هي نسبة القيام الى زيد سواء سميتم تقيدية بثبوته او نامية بغيره
 ولان مدار تحقق القضية على قصد الحكاية ونقصها ولا شك ان الحكاية تفصل
 بمجرد النسبة النامية الجزئية بلا مدخلية نسبة اخرى فيها باعتبار النسبة التقيدية
 مما لا مدخل لى في تحصيل هذه الحقيقة واللا يلزم استغناء الشئ مما هو ذاتى له
 ولانه يلزم على تقدير التعدد اعتبار النسبة التقيدية مرتين مرة على الافراد

و مرة في ضمن النامية التجريدية لانهم جعلوا مود النامية التجريدية ويعبرون عنها ^{التفصيل} عند
 بان النسبة التقييدية واقعة اوسيت بواقعة كما سبقت الاشارة اليه وهما شك
 وهو ان يقال ان المعلومات الثلاثة التي هي جميع اجزاء القضية ^{الواقعة} من القضا
 متحققة في صورت الشك وكذا الامكان على ما عرفت مع انها اي القضية غير متحققة
 على ما هو المشهور ولا معنى لانها الشئ من تحقق جميع اجزائه قيل في حله ان
 القضية بالنسبة الى تلك المعلومات الثلاثة كل بالعرض فلا يلزم تحققة
 اي تحقق ذلك الكل الذي هو القضية كالكتاب بالنسبة الى الجوانب الناطق
 المشهور فترتبه ان لفظة كل معناها معنى الكل ومعنى كون القضية بالنسبة الى تلك ^{المعلومات}
 كلها بالعرض كونها كلها محمولا عليها لك اذ هي لا يكون قضية الا عند عود فرض القضية
 لما فلا يلزم تحققة عند تحقق تلك المعلومات كالكتاب بالنسبة الى الجوانب الناطق
 اذ لا يجب تحققة عند تحققة كدرجة الله ولا يخفى ما فيه من الاستبعاد والاحسن ان يقال
 ان الكل هنا مراد به الجزء فالمعنى ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات كل
 بالعرض و هو المعلومات بالنسبة اليها اجزاء لك و اذا تحقق الاجزاء ^{للشئ} العرضية
 لا يجب تحققة كالكتاب او فانه كل بالعرض بالنسبة الى الجوانب الناطق لا يجب
 تحققة عند تحققة لا ذكرنا قد ذكرنا ^{الاقول} اذا لم يكف المعلومات الثلاثة في تحقق القضية
 على ما علم من الجواب فيجب ان يعتبر امر اخر بعد اعتبار التجميع وليس ذلك
 الامر بالضرورة الا اذ اركه الذي هو تصديق وذلك الادراك خارج عن القضية

اجماعاً فيزعم كون الشيء خارجاً عن حقيقة الشيء وادخل فيه معاً ولا يخفى فساد
 ولا بد عليه ان المحذور المذكور انما يلزم بواحدة من الوقوع على إطلاقه جزءاً للقضية و
 في غير الاشكال بل هو بشرط الابقاع جزئياً كما قال واخذ الوقوع بشرط الابقاع
 ليصح لجعل الشيء الذاتي ويزعم منه ذلك اذا معنى الابقاع الوقوع الا جعل الوقوع
 وقوعاً خارجاً من كتم العلم الى ساحة الوجود فانه من كان الاول باطل فالمراد
 مطلق الجزء ويدل عليه نقل من فرائضه اي بالمعنى الغير المختار وهو جعل الشيء
 كجمل الآف ان افسانا واما الجمل بمعنى الابواب واخراج الالبس من اللبس فهو الحق
 ويرد عليه ان لا معنى بالابقاع معناه القوي بل معناه العرف الذي هو الاذعان
 والافادة مقدم على الابقاع فانما حاصلة قبل نعتن الابقاع بالوقوع والقضية
 ليست منتظرة التحصيل بعداً اي بعد الافادة والحاصل ان مدار القضية
 مدار افادة المركب كسرف تامة خبرية ومدار الافاد على الوقوع الذي هو جزء من الخبر
 فاعتبار تعلق الابقاع بالوقوع مما لا مدخل له في تحصيل هذه الحقيقة
 اي حقيقة القضية فالحق ان قولنا زيد قائم قضية على كل تقدير اي سواء
 به التصديق او الشك بل الاشكال انما هو في منع الكنية على نقل فرائضه لان من
 بعض نقاد خبره ان يقع مقدم الشرطية او ما يهاه عن ذلك التقدير بسبب القضية لا قبل
 عن استعرفة في فصل الشرطيات فانه يقيد على كل تقدير معنى محتملاً للصديق
 والكذب ولا معنى بالقضية الا ذلك ففي صفة الشك انما التردد في مظنة

الحكاية للواقع بانها مطابقة او غير مطابقة لا في اصل الحكاية واحتمالها
لها اى احتمال الحكاية للمطابقة وعدمها حتى يلزم عدم تحقق القضية نعم القضايا
المعتبرة في العلوم هي القضايا التي تعلق بها الادعاء ان الاما يتحقق بها الشك
او الانكار اذ لا كمال في تحصيل الشك بمعنى ان القضية المشكوكه وان لم يكن
اثبت بها بالثبوت المشكوكه فان اللازم واجب الثبوت في مرتبة ثبوت الفرد
لكل ما اعتبارها اذ لا كمال في تحصيل الشك وكذا لا كمال في تحصيل الانكار وهذا
الذي ذكرناه من كون المشكوك فيه وان كان مما لا يفرج سمعك لكنه التحقيق
لا وفت لكل المع لم يتقدم بهذا التحقيق بل اتى به العلامة الرازي ايضا في رسالته
المعروفة بتحقيق النصوص والتصديق فكانه مبني على عدم اطلاعه عليه ثم اذا كانت
الاجزاء ثلثة فتحقق ان يدل عليها بثلث عبارات فان الدلول لا كان
متقدم متفاد من غير ان يكون الدال الفاذا لك بطلان الدال والدلول فلكذا
على النسبة اى الامر الدال على النسبة انما من الجزئية سواء كان لفظا او غيره
يسمى ابطه رابط احد الطرفين بالآخر وانما نسبة بالنسبة الجزئية لانهم
قد صرحا بان دلول الرابط هو الحكم يدل عليه ما صرح به الشيخ في الشفا حيث قال ليس
بمجموع مثل القضية معنى الموضع والمحمول بل يحتاج الى ان العقد الذهن مع ذلك النسبة
بين المعنيين باليجاز سلب قصد مما ذات الشا باللفظ لا بد ان يتحقق ثلث الاشياء
فان قيل لا كان مثل القضية اربعة كل هذه الجناحين على ما وفت لم يحصل في محاذها

لا بارتبة الفاعل فنقول الدال على الحكم المعنى الوقوع دال على النسبة في قوله دال
 والدلول اثنان ولغة العرب بما حدثت فيها الرابطة كقضاء العلامات
 اعلمانية والنع عليها والالة التزامية لان تلك العلامات يدل على المعنى
 التي لا يكون بدون الرابطة ولغة اليونان بموجب كرا الرابطة الزمانية دون غيرها ولما
 لغة النجم فلا يستعمل القضية فالب منها اما بلفظ كقولهم حسنت وبدو واما بكونه كقولهم
 بكسر فيسمى القضية جنة ثنائية لاشتغالها على خبرين فقط وبها ذكرت
 الرابطة فيسمى القضية ثلاثية لاشتغالها على ثلثة اجزاء والمذكور في
 القضية المفعولة وان كان اداة كونه دالا على النسبة هي مرآة للاختلاف
 الطرفين الاخرى ان زيدا هو وزيد كان بدون ذكر المحمول لا يفيد ان معنى محمدا
 ان حسنت من زيد ذكر المتعلق لا يفيد معنى لك لكنه اى المذكور ربما كان
 في قالب الاسم كقولهم في قولنا زيد هو قائم ويسمى المذكور رابطة غير ثابتة
 لعدم دلالتها على شيء من الازمنة واستغن في اللغة اليونانية واست في اللغة
 الفارسية منها اى من الرابطة الغير الزمانية وبها كان في قالب الكلمة
 ككان ويكون فقولنا زيد كان او يكون قائما ويسمى جنة رابطة ثابتة
 وقد يستعمل في لغة العرب فيما ليس بزمانى كقولهم تعالى وكان الله غفورا رحيما وفيها لا
 بزمان كقولهم كل ثمة يكون فردا على سبيل الشذوذ والقضية ان حكم فيها
 بثبوت شئ لشيء او نفيه عنه فعملية موجبة او سالبة والمراد بالحكم النقد

والبا فرقة ثبوت شيء له لصلته بغيره من خروج المشكوك المنكر من التعريف
 ولا بأس به لأن المقصد تعريف المحلثة المعبرة في العلوم وقد عرفت أنها غير متبرين
 في العلوم أو المراد بالحكم الوقوع أو الالاد وقوع والبا فرقة ثبوت شيء للبيان
 وهو كمال التعديرين المراد بالثبوت الإيجاب بالغير السلب فيه إشارة إلى احتياج
 هذا القيد ما، والافاضة بأن يقول بوقوع ثبوت شيء شيء أو لا وقوعه وقد سبق
 الاستدلال بالافتراضية وإن لم يحكم بثبوت شيء شيء أو بغيره بل بغيره
 على تقدير أخرى أو بغيره أو بتنا في النسبتين أو لثباتها في القضية شرطية منفصلة
 أو منفصلة موجبة أو سلبية وإنما سميت بها لأنها مشتقة على اشتراط ثبوت الثاني
 بثبوت المقدم مبرها كما في المنفصلة مستلزقة لاشتراط ثبوت الثاني بقاء المقدم
 أو بقاء ثبوته أو كليهما كما في المنفصلة كما سيجي في باب التعديلات ويسمى الجز المحكوم
 عليه في المحلثة موضوعا لأنه وضع لثبوت شيء وفي الشرطية مقدار التقيد
 في الذكر والمحكوم به في المحلثة محمولا فثبوتها بغير المحمول مدغرة كونه مثبتا
 وفي الشرطية نالها ملوكة الجز الأول من الذكر اعلم أن هذا مطلبين
 أن الحكم الذي يبرزه الأخير للقضية في الشرطية بين المقدم والنتالي
 كما أنه في المحلثة بين الموضوع والمحمول ومذهب أهل العربية أنه أي الحكم
 في الجزاء والشرطية قيد المسند الواقع فيه أي بمنزلة الحال أو
 الظرف كذا في المفتاح فعني قوله أن كانت الشمس طالعة فإنها مبرجة على الأول

لزوم وجود النهار طلوع الشمس او حال طلوعها قال الشيخ الاول اي في وقت
 هو الحق للقطع بصدق الشرطية اي ان يقطع بصدقها مع كذب المتكلم
 وانتفاء في الواقع لقولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا فان التعليل
 مع كذب الثاني في الواقع وان كان الجزاء هو التالي كما هو في باب اهل العربية
 لم يقتض صحتها اي الشرطية مع كذب اي الثاني فكيف نفس الامر ضروري
 استلزام انتفاء المطلق انتفاء المفيد لكونه فائدا وظاهرا في مفهوم
 الثاني مطلق ومفهوم الشرطية غير ذلك التقدير بعيد فانتفاءه بحسب نفس الامر
 يستلزم انتفاءها كغيرها من ذلك ما اذا كان الحكم بين المقدم والتالي فانه لا يلزم
 معر لا يخفى قال العلامة الدقاني في حاشية التذويب كذب التسام
 في جميع الاوقات الواقعة لا يلزم منه كذب اي كذب الثاني في الاوقات
 التقديرية كما ان ملكك بالناس حقيقة في اوقات قد فيها اي في تلك الاوقات
 حاضرة زيد ثابت له بما هو جزاء استلزام حال محال اخر وان كانت القضية
 بحسب الاوقات الواقعة مسلمة عنه الا ترى ان نون زيد قائم
 في ظني لم يكذب بانتفاء القيام في الواقع بل بانتفاء في تلك فقط
 وما ذكر من الاستلزام اي استلزام انتفاء المطلق بانتفاء المفيد مسلم
 لانه لا يتم ان المطاهم مستف من بزم كذب فانه
 اي المطاهم المأخوذ على وجه اعم مما في نفس الامر وما في العن وهو متحقق

في الواقع في ضمن قياسه في ذلك وان لم يتحقق في ضمن قياسه في الواقعة فكذلك
 نحن فيه فان ههنا امثلة الاول باهية زيد في نفس الامر والثاني باهية في وقت
 كونه حاراً والثالث مطلقاً الذي اعم منهما فالمتحقق في نفس الامر من بينهما الاول
 وهو مطلقاً بالنسبة الى الثاني بل مقيداً بالآخر بما ساءه والمطلق بالنسبة اليه
 هو الثالث كما ان مطلقاً بالنسبة الى الاول وهو ان كان كاذباً في ضمن احد المعينين
 لكنه صادق في ضمن الاخر فالمطلق يتحقق ليس بمستفاد والمتحقق مقيد ليس بمطلق
 ان المراد هو ان يفرض المقابل لنفس الامر بقرينة التعاكس غاية ما يقال ^{باعتبار} ههنا
 ان العبارة غير موصوفة لتأدية ذلك المطابقة بل تضمنها والآخر
 معدوم اضراراً بالنفع على الا يخفى وبمثل ذلك الذي ذكره يخل شبهة
 معدوم النظر وهي وارفة على انظر عندهم من ان معدوم المقيد على شيء
 يستلزم معدوم المطلق عليه وحاصلها انه يصح على زيد على تقدير عدم نظيره
 معدوم النظر مع عدم معدوم عليه وذلك لان المطلق ههنا هو المعدوم الاظم
 من ان يكون معدوماً نفسه او نظيره وهو صادق عليه قطعاً والكاذب عليه هو المعدوم
 بنقته وهو ليس مطلقاً بل مقيداً بما ساءه ذلك المقيد الصادق واغرض عليه بعض فضلاً
 الايران بما حاصداً ان اراد معدوم النظر بعدم الابطال فيكون معنى قول
 زيد معدوم النظر زيد ليس له نظير ولا شك ان المحقق قائل بان اشتراك الوجودين
 الوجوديين المعنى الوجود في نفسه والوجود الابطال لفظي فاشتراك الوجود بين العدمين

اعني نقبه والعدم الابطلى يكون لفظيا مثلما والتفرقة تحكم فان لا يتحقق العدم
 المشترك بين المعدومين حتى يكون مطلقا وان اراد به العدم في نقبه فيكون
 معناه زيدا نظيره معدوم في نقبه فلا يتحقق معدومان حتى يكون المعدوم المعطاهم
 لكن لا ينبغي عليك ان الجواب المذكور جواب على سبيل التزلزله وحاصله انما لا سلم
 ان ذلك المقيد مطلقا فان المشترك العدم بين المعدومين على سبيل اللفظ على
 افتقارهم لمطلقين يمتنع والمتفق ليس مطلقا اقول انهم ومنهم المحققون
 جونا واستلزم امر الشيء النقيضة اى تقييده واستلزام ثمرات النقيضين
 معا بآء على جواز استلزام محال محالا اخر وتشبهوا بذلك التوبة والجواز
 في مواضع عديدة منها في جواب المغالطة العامة التورود والمشهوره
 من ان المدعى ثابت ولا اى وان لم يكن المدعى ثابتا فنقيضه
 اى المدعى ثابت لا يستلزم ارتفاع النقيضين كما جاءهما وكما كان نقيضه
 ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا لا يستلزم تحقق الخاص تحقق العام فكما
 لم يكن المدعى ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا اى ينتج من اول
 الاول ذلك وينعكس النتيجة المذكورة بعكس النقيض الى قولنا كلما
 لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا هفت ضرورة
 ان المدعى شئ من الاشياء فعلى تقدير عدم ثبوته لو تحقق ثبوته يلزم ثبوت شئ
 على تقدير نفيه ولا ينبغي فساد ايجاب ثبوت بعض الفضلاء باننا لانهم ان تلك الشبهة

بنكس الى هذه الشبهة كيف والشبان في الاصل والعكس مختلفان بالخصوص
 العموم بل يتكسب ذلك العكس الى قولنا كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان الوجود
 وحين انه ليس كذلك واغرض عليه المقام في رسالة مفردة على تلك المناظرة
 منها اننا نفهم مقدمة صادقة الى العكس الذي سلمه وينتج المقدمة التي انكرها بان
 نقول كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لم يكن ذلك الشيء ثابتا وكلما لم يكن ذلك
 الشيء ثابتا كان الوجود ثابتا ينتج كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان الوجود
 ثابتا تهافت : منها ان تحقق الخاص يستلزم تحقق العام على ما نقرر عند المحققين
 فكما كان ذلك الشيء ثابتا كان شيء ثابتا واذا لا بد في عكس النقيض من اعتبار
 نقيض الحكم به وهو هنا عام وانقضاء العام يكون بانتفاء جميع الخواص التي
 يكون الحكم عليه من النقيض الخاص من العكس فاما هذا المنع يرجع اما الى منع
 صدق المطلق بعبارة صدق النقيض او الى منع كذا النقيض بعبارة كذا النقيض
 وهو كما نرى اقول استلزام تحقق الخاص لتحقيق العام فيما اذا كان الخاص ا
 ممكنا واما اذا كان محالا فلا نسلم ذلك لجواز استلزام محال محالا آخر ومنها انه
 لا حاجة الى اقامة الشيء ونقيضه بل يكفي اطلاقها والعموم المستفاد من السوء
 فانه من البين ان جميع تقادير عدم تحقق ذلك الشيء عدم تحقق شيء من الاشياء
 بالكلية فكما ان الخلف يلزم على تقادير عموم النفي على جميع التقادير يلزم على
 تقدير اطلاق النفي على تقدير واحد داخل في جميع التقادير وذلك كاف

ثم قال والحق في الجواب ما اشار اليه المعنى في كتاب منع استنزام الشيء
 النقيضه وضد ذلك يجوز استنزام محال محالاً اخر وذلك كما قالوا في اثبات
 قدم الزمان ان عدم يستلزم وجود قال الشيخ الرئيس ان ارتفاع النقيض
 يستلزم اجتماعهما ذلك ان يقول النقيض ان شيئاً يمنع كونه الصوري
 لان من جهة تقاوير عدم ثبوت الوجود عدم ثبوت شيء من الاشياء وان كان
 لا شيئاً يمنع الكبري والنتيجة على كلا التقديرين كاذبة لا عرفت اتفاقاً فلا يلزم
 صدور كل نقيض منها وتوهم فلا سلم كذب يجوز استنزام محال محالاً آخر فاعلم
 وينزع المغالطة اجوبة اخرى تركتها مخافة الاطراب بعد تمهيد ذلك
 المذكور من المقدمة الممهدة نقول لو كان الشرط قيداً للمستند في الجزاء
 لزم اجتماع النقيضين فيما اذا كان المقدم ملزماً لها اي للنقيضين
 كقولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابناً كان زبد فاما زبد يسبق فاقم فان
 قولنا زيد قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء يناقض قولنا
 زيد ليس قائماً في ذلك الوقت لانما زمان السنتين وذلك اي
 تناقض اثنين النقيضين بديهي ولا يخفى عليك ان المستحيل من اجتماع النقيضين
 ما هو بنفس الامر لا ما هو بسبب الفرض ومبنيك فان وقت عدم ثبوت شيء
 من الاشياء لما كان فرضياً لا يكون اجتماع النقيضين فيه الا كذا وانما استلزام
 يجوز استنزام محال محالاً اخر كما مراراً واما اذا كان المحكم في الشرطية

بلا اتصال بين النسبتين كاذب اليه المنطوق لا يبرز ذلك ٤
 اجتماع التقبضين فان تقبض الاتصال رفعه اى رفع ذلك الاتصال
 لا وجود اتصال اخر اى اتصال كان سواء كان رفعه او لا فمذهب
 المنطوقين من ان الحكم بيني الشرطية من المقدم والتالى هو الحق
 لا وقت ولا تقاطع بعد من الشرطية مع كذا المقدم ولو كان الجزاء هو التالى
 لم يتصور صدقها مع كذا لا مستلزما انتفاء التقيد انتفاء التقيد والحكم باقائه
 بعض المنطوقين ان الدعى بدعى الاخرى ان مغا والشرطية نسبة انصاف
 او انصافية ومغا والمطلبة نسبة محبة ومن المعلوم بالضرورة ان النسب الثلثة
 متباعدة وكذا انصاف بالثلث فلا يتصور له اتحاد بينهما كما لا يخفى **فصل**
 ينبغي ان يعلم قبل الشروع في المقصود ان القضية لها تقسيمات منها باعتبار اجزائها
 الاول تقسيمها باعتبار الرابطة وقد وثقت فيما سبق والثاني تقسيمها باعتبار نفس الموضوع
 والثالث تقسيمها باعتبار وجود والاربع تقسيمها باعتبار المحمول كتقسيمها الى
 المعدولة والمحمولة والثامس تقسيمها باعتبار الجهة وهذا التقسيم باعتبار نفس الموضوع
 وهذا هو خط حاله فرسمه الاسم فقال: الموضوع الكان جزئيا حقيقيا
 فالقضية شخصية ومخصصة لشخص من موضوعها ومغزىه وان كان كليتا
 فان حكم عليه على كل الكلى بلا زيادة شرط من الموضوع انه منه والاعتماد
 على الاراد بان حكم على مطلق الطبيعة من حيث هي فمهمة عند القدر

وان حكم عليه بشرط العرف الذهنية بان حكم على الطبيعة المطلقة من حيث
انها مطلقة ومجردة من الموارد الشخصية فطبيعية وان حكم على الطبيعة من
الطبيعة على الجزئيات والاتحاد معها بمعنى انه لو لاحظ تلك الجزئيات وجدتها
منطقية عليها فهي محصورة عندهم وذلك الانطباق والاتحاد هو المصحح لدخول المورد
كامل وغيره مما يورث الفردية ومعنى فرد وان حكم فيها على افرادها بان حكم
على الطبيعة بحيث يعجز عنها الحكم منها الى تلك الافراد ومعنى فرد فان بين كمية
افرادها كلاً او بعضها فمحصورة ومستوحاة ان بين انطباق الطبيعة على الافراد
او بعضها ومعنى فرد الاتي وان لم يبين اني لا يبين ذلك بان لا يكلم بعضها بل
على الافراد او بل بيان كمية الافراد ومعنى فرد وما به البيان يسمى سوراً
اي ما به بيان ذلك الانطباق والاتحاد بمعنى ان ما يدل عليه يسمى سوراً هذا
لا يقتضي ما فيه من التكلف والا دلي ان بكل ذلك في هذه المسألة كانه انطباع
وايضاً انما لم يذكر محصورة القدر لما ذكره في ثانياً في الحال والشيخ ثبت هذا القسم
ولم يذكر الطبيعة بناءً على انه راجعاً الى الشخصية نظر الى تعميم الشخص الذهني والخاص
وقد يذكر النسب في جانب المحمول اعلم ان من من السور ان يراد على المورد
الكل اما الاول فلان المورد بالمخفية على قبيل هو الافراد وكثيراً ما يشكل في انه
كل الافراد او بعضها فتمت الحاجة الى بيان ذلك كلف المحمول فانه مفهوم الشيء
فلا يقبل الكمية والجزئية واما الثاني فلان السور يقتضي القدر فيها يدل على الجزئية

لا تعد فيه ومع ذلك قد يدخل على الموضوع المحمول الجزئي فيسمى القضية جزئية
 منتهية لا خلافها من الرضخ الطبي والمصاحف لم يعتبر الاختلاف من جهة الموضوع
 انقضاء لها صاحب المطابع وان هذا ربيع لان المحمول المسودا على او جزئي واما
 كان الموضوع اكل او جزئي وعام البحث نذكر في شرح المطابع فبطلان ثم
 وان لم يبين كيفية الازداد بالغير المذكور فحصله عند المتأخرين فانفرد بين
 المحصورة بعد اشتراكها في الحكم على الازداد بالسود وعدمه ومن ثمة اي من اصل
 ذلك الاشتراك قالوا اي المتأخرون انما اي المصلحة تلازم الجزئية
 من صدق الحكم على الازداد في الجملة فاما ان يصدق على جميع الازداد او على بعضها
 وعكسها التقديرين يصدق على بعضها وكذا العكس لكن في ثبوت التلازم بينهما
 نذهب للمحققين اشكال فان موضوع المصلحة منه هم مطلق الطبيعة المأخوذة من
 حيث هي كما ان موضوع الطبيعة والمحصورة بها الطبيعة المأخوذة للوضع الذهنية
 او الصالحة للانطلاق على فرضياتها مع ما عرفت ولا شك ان الاثنين يشتركان
 اخص من الحقيقة الا ان كان يصدق في المصلحة يصدق في كل من الطبيعة والجزئية فلا
 تلازم بينهما من الجزئية على الاكثري والجواب على ما صرح به بعض المحققين ان
 تلك الجزئية اعم من ان يكون حقيقة بان يكون حكم فيها على بعض الازداد لا اعتبار
 التي خصوصها بسبب الاعتبار اعلم ان مذهب اهل التحقيق ومنهم المحقق
 الكرواني ميرزا فردا ماد ان الحكم في المحصور في ذلك المصلحة على نفس الحقيقة

حقيقة واحدة اى غير نفس طبيعة الموضوع الكلى على الوجه الذى عرفت ولا حكم
 على الاذاد بالعرض لانها اى الحقيقة هى الحاصل فى الذهن حقيقة
 عند تصور ذلك الموضوع فكانت محكوما عليها كك والجزيئات معلومة بالعرض
 عند ذلك فليست تلك الجزيئات محكوما عليها الا كك اى بالعرض
 وبما يتراعى اى يظن انه لو كان كك اى لو كان المحكوم حقيقة هو الحقيقة
 لا يقتضى صدق الايجاب وجب الحقيقة دون الاذاد فان المثبت له
 هو المحكوم عليه حقيقة ما صدق صدق الايجاب يستلزم وجود المثبت له
 والمثبت له هو المحكوم عليه حقيقة فبصدقه وجود الطبيعة لانه محكوم عليها حقيقة على
 ما عرفت مع انها اى الحقيقة قد يكون عديمة كافر لمدونة الموضوع
 بل قد يكون سلبية كافر بذا الموضوع وقد نقر عندهم ان ما كان العدم
 جزرا المقوم لا يكون موجودا فالحق ان الافراد وان كانت معلومة بالحق
 وبالعرض لكنها محكوما عليها حقيقة وباذات الانتمى الى الوضع العالم
 والموضوع له الخاص كوضع الضائر راس البهائم فان المعلومة بالوجه
 الذى هو الاذاد هو الموضوع له حقيقة دون ما هو معلوم بالحقيقة اعنى الامر الكلى
 على ما هو المتفق كما عرفت والجواب ان مفاد الايجاب مطلقا مع النظر
 كونه متحققا فى القضية الخارجية او الذمينة هو الثبوت مطلقا اى يظن ثبوت
 المحمول للموضوع اما فى الخارج او فى الذهن ومفاده هو مطلق وجود الموضوع كذلك

الذي يستند على مطلق الایجاب والوجود الخارج والظاهر موجودا في الصورة ^{الذكر}
 لكن الذين متحقق فيها والفضيلة ذهنية وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة
 في الجملة اى بالذات او بالموضوع فلو استند على الایجاب مطلق وجوده لمحكم عليه
 فخرج بلزم صدق الفضية في الصورة المذكورة ولما ورو عليه انه لا يلزم ذلك
 لو كان الطبيعة محكوما عليها حقيقة وهو من جز الانكار ولانهم استندوا الى الایجاب وجود
 ما هو محكوم عليه بالموضوع قال اما انه اى الحكم ثابت لما ذا اوله وبالذات
 للطبيعة او للفرد فمفهومه من ان يدعى الحقيقة فتأمل اى الحقيقة الفضية
 الایجابية فالفضيلة موجبة على كل تقدير هذا وانظر بان الاعراض مبني على اتحاد
 المحكوم عليه والمثبت له والاثبات والاثبات بان يقع كما ان الوجود العلمی له
 لا يكفي لثبوت الشيء متحقق في نفس الامر وتوقف في نفس الامر فحق الثابتين
 فيما والوجود العلمی ليس كذلك فلا يكون للاثبات في تلك النحوس الوجود المحكوم عليه
 فيلزم عدم صدق تقديره بان يكون الطبيعة ذهنية او سلبية لما وفت بخلاف ما اذا كان
 الحكم على الازاد فان الطبيعة والحالت مود من مكن الازاد موجودا فاجاب بما حله
 انه فرق ما بين المحكوم عليه والمثبت له والاثبات والاثبات فان الثبوت يقتضي وجود
 الموضوع في طرف الاثبات بخلاف الاثبات فانه يكفي صدور الذم من له وان لم يكن في ^{الاول}
 واما المحكوم عليه فيخرج العلم فالحاصل ان الذين لم يعلم عليه بالضرورة لو كان موجودا
 بخلاف المثبت له فان وجوده الواقعي كاف في الثبوت سواء حصل في الذم من اوله

ولئن سلمنا فنقص مشترك الورد فالجواب الجواب ولا فائز في أخذ الحكم
 حقيقة الازداد ما ذكره المحصرات اربع احدها الموجبة الكلية المحكوم
 فيها بثبوت المحمول للطبيعة المنطقية على جميع الازداد الموضوع او نفس تلك الازداد
 سوى ما كل ولا الاستغراق وكذا فاطمة وطرا على نقل الشيخ وثانيتها
 الموجبة الجزئية المحكوم فيها بثبوت المحمول للطبيعة المنطقية على بعض الازداد او نفس
 ذلك البعض وسوى ما بعض وواحد والاراد بالكل والبعض الازدادية
 لا المجموعان على ما سنده ان ثا^١ و ثا^٢ ثا^٣ ثا^٤ ثا^٥ ثا^٦ ثا^٧ ثا^٨ ثا^٩ ثا^{١٠} ثا^{١١} ثا^{١٢} ثا^{١٣} ثا^{١٤} ثا^{١٥} ثا^{١٦} ثا^{١٧} ثا^{١٨} ثا^{١٩} ثا^{٢٠} ثا^{٢١} ثا^{٢٢} ثا^{٢٣} ثا^{٢٤} ثا^{٢٥} ثا^{٢٦} ثا^{٢٧} ثا^{٢٨} ثا^{٢٩} ثا^{٣٠} ثا^{٣١} ثا^{٣٢} ثا^{٣٣} ثا^{٣٤} ثا^{٣٥} ثا^{٣٦} ثا^{٣٧} ثا^{٣٨} ثا^{٣٩} ثا^{٤٠} ثا^{٤١} ثا^{٤٢} ثا^{٤٣} ثا^{٤٤} ثا^{٤٥} ثا^{٤٦} ثا^{٤٧} ثا^{٤٨} ثا^{٤٩} ثا^{٥٠} ثا^{٥١} ثا^{٥٢} ثا^{٥٣} ثا^{٥٤} ثا^{٥٥} ثا^{٥٦} ثا^{٥٧} ثا^{٥٨} ثا^{٥٩} ثا^{٦٠} ثا^{٦١} ثا^{٦٢} ثا^{٦٣} ثا^{٦٤} ثا^{٦٥} ثا^{٦٦} ثا^{٦٧} ثا^{٦٨} ثا^{٦٩} ثا^{٧٠} ثا^{٧١} ثا^{٧٢} ثا^{٧٣} ثا^{٧٤} ثا^{٧٥} ثا^{٧٦} ثا^{٧٧} ثا^{٧٨} ثا^{٧٩} ثا^{٨٠} ثا^{٨١} ثا^{٨٢} ثا^{٨٣} ثا^{٨٤} ثا^{٨٥} ثا^{٨٦} ثا^{٨٧} ثا^{٨٨} ثا^{٨٩} ثا^{٩٠} ثا^{٩١} ثا^{٩٢} ثا^{٩٣} ثا^{٩٤} ثا^{٩٥} ثا^{٩٦} ثا^{٩٧} ثا^{٩٨} ثا^{٩٩} ثا^{١٠٠}
 فيها بسلب المحمول عن الطبيعة المنطقية على جميع الازداد او عن نفسها وسوىها
 اى الازداد الكلية لا شئ ولا واحد ووقع نكر في تحت النفي وسبابة ما
 نكر عندهم انها مفيد العموم والشمول واربعا السالبة الجزئية المحكوم فيها
 بسلب المحمول عن الطبيعة المنطقية على بعض الازداد ونفس ذلك البعض وسوىها
 اى الازداد الجزئية ليس لكل والبعض وبعض ليس والفرق بين الازداد
 اثنتان ان الاول يدل على رفع الازداد بالكلية بالمطابقة وهو السلب الجزئي لا
 والثاني والثالث على عكس ذلك والتفصيل الكتب المبسوطة وفي كل لغة
 سوىها يحضها اى هو كل لغة مختص بتلك اللغة ولا يستعمل في غير ما كالا
 المذكورة في العربية: وهم جميع للكلمتين: ووبر في صحت: ووبر في صحت
 للجزئيتين في لغة الفرس: وعلى هذا القياس سائر اللغات:

تصدق عقدت لتحقق المقصودات الاربع وما يتحقق بها قد جرت عادتهم اى المتكلمين بانفسهم يعبرون عن الموضوع بيج و عن المحمول بب و انما فعلوا بذلك لغاية تبيين احدهما الاختصار فان كل جملة ب اخبر من قولنا كل انسان حيوان مثلاً و انما يتعارف نوعهم الاختصار وسيأتي والاشهر التلفظ بها اسما مركبا كالمقطعات القرآنية نحو الم وكبعض وغيره فانها يتلفظ باسمائها المركبة اقول بل الاشهر التلفظ بها اسما بسيطا كافي الهندسة فان الاختصار على وجه الاتمام انما يحصل به وقياسه على المقطعات القرآنية قياس عن الفارق فانما ناسم كون المقصود منه الاختصار ويدل على ذلك اى التلفظ بها اسما مركبا انهم يعبرون عن الموضوع بالجيم وبن وصفه بالجمية وعن المحمول بالباء وعن وصفه بالباءية لكن التعبير المركب في محل عدم اختصار وبالجملة اى كل تقدير اذا ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلاً اجراء الاحكام من التفاضل العكوس جرحها اى الموجبة الكلية عن المواد وفعاليتها الاختصاص فالأكل جرب فانهم لو وضعوا للموجب الكلية مثلاً قولنا كل انسان حيوان واجراء عليه الاحكام لربما ذهب اليهم الى ان تلك الاحكام انما هي في بنوعها دون الموجبات الكلية الاخر مقصودا مفهوم الموجب الكلية وجردا عن المواد تنبها على ان الاحكام الجارية عليها ناشئة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض فهنا اى قولنا

كل ج ب امر اربعة الاول الكل والثاني ج والثالث ب والرابع كل
 ب على ج فلتحقق احكامها اى احكام تلك الاسماء في اربعة مباحث
 لتعرف تحقق المركبى تحقق اجزائه الاول من تلك المباحث الكل قد يطلق
 بمعنى الكلى مثل كل انسان نوع بمعنى ان الكلى الذى هو الانسان او الانسان
 نوع وقد يطلق بمعنى الكلى المجمعى تحقيق لنا كل انسان لا يسمعه هذه الدار
 بمعنى ان مجموع اجزاء بحيث لا يشك منه فرد لا يبعد هذه الدار فانه لو اخذ
 افراد بالبعد عن الغيبة على لا ينفى وقد يطلق بمعنى الكلى الافرادى ومثله
 ما عرفت والفرق بين المقهورات الثلاثة ظاهر فان الكلى المجموعى ينقسم
 الى كل واحد واحد كما ان الكلى ينقسم اليه الا ان انقسام الكلى المجموعى انقسام
 الى الاجزاء وانقسام الكلى انقسام الى الجزئيات وايضا يصدق على كل واحد منها
 ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على الجسم الكلى انه لا يخلو عن احد الكليات
 الخمس وعلى كل واحد انه شخص وعلى الكلى من حيث هو كل انه ممكن من جهة الغيب
 من لا يصدق على الاخرين وايضا الكلى جزر الكلى واحد وكل واحد جزر الكلى المجموعى
 ومن البين المغامرة بين الجزر والكلى كذا في شرح الطالع والمعتبر فى القياسات
 والعلوم هو المعنى الثالث اى الكلى الافرادى فانه لو كان المقتران المعتبرين
 الاولين لا يتبع الشكل الاول الذى هو بين الاشكال لمجاز ان يكون الاوسط
 من الاصغر والحكم على مجموع الافراد الاسم لا يجب ان يكون حكما على مجموع الافراد

فانك اذا قلت مجموع الانس حيوان ومجموع الجوارح انا فرس او غيره لا يفرم
منه ان يكون مجموع الانس كذلك وكذا لو عينا به المعنى الاول منها للنفار
بين الكلبيين الا صغر الاوسط والحكم على احد المتفانين لا يجب ان يكون حكما
على الاخر بخلاف ما اذا عينا به المعنى الثالث فانه مبتدئ بتدري الحكم من
الاوسط الى الاصغر فكونه من افراد الاوسط والمشمول عليه امر غير المتفان
على المحصول اما المشمول على المعنى الاول الذي يعني الكل فطبيعة والمشمول
على الثاني شخصية او مهلة انما هو ان هذا ما كنه منه وهذا انما يفاضل منه
ان الحكم الكلي خطأ ومن كل منها الذي يعني الكل المجموع وذلك لاختلاف الارتفاع
فيه من حيث انها مهلة او شخصية بل لكون انها قد تكون شخصية كقولنا كل زيد
حسن وقد يكون مهلة كقولنا كل انس لا يبعد عن دار والحاصل ان ما
اليه الكل ان كان قابلا للارتفاع والنقصان بحيث يكون شموله للكل والبعض
فالغنية مهلة والاشخصية والسر فيه ان موضع الغنية على الاول يكون كلياً
فان القابل لما لا يكون الا كلياً وعدم بيان الكمية ظاهر وعلى الثاني يكون جزئياً
فان غير القابل لا يكون الا جزئياً وما هو كذلك لا يكون الا مهلة او شخصية وغيره
فان لفظة كل اما عين الموضوع او جزئاً او خارجاً عنه فلي الاول يتعين احدتها
فاما ان يكون مهلة او شخصية بالتعين فمخرج ما اضيف اليه عنها وعلى الثاني يتعين
كونها شخصية اذا كان مجموع اجزاء زيد بحيث يمنع اشتراكها فيها وخارجاً فكذا

مجموع الاجزاء الاربعة بالجملة المذكورة جزئي فوجب ان يكون القضية شخصية
 ولا مدخل فيه كونها اضعف هي اليه كليا او جزئيا على الاخير وعلى الثالث
 يلزم ان يكون النزاع لفظيا فان الغالب لكونها شخصية يجوز ان ينظر الى معنيها
 للموضوع او جزئيتها فاصح الرد التشنيع على من قصد بها عليه ويمكن تقديرها
 بوجه اخر وهو ان مدلول لفظ كل لو كان شمول اجزاء ما اضعف هي اليه او اذ
 بحيث لا يشذ عنها جزاء او فرد فذا لم يكن القضية المشتبهة عليها شخصية لا فرد
 ولو كان مطلق ذلك فكل من القضايا المذكورتين كما يكون شخصية او معقدة
 يكون معقدة او شخصية فنفس احد ما لكونها شخصية والاخرى لكونها معقدة على ما هو
 المتبادر من كلامه كما نرى والقضية التي اشتملت على البعض المحمولى
 لكونها بعض الزماني اسوة معقدة لان لفظ البعض هناك الموضوع لا سور كان
 قيل جزاء الزماني اسوة مفهوم كل بعد من كل كثيرين في الذين والخارج ولم يكن
 ان الحكم على كل اذ ان او بعضها ولا تعني بالجملة الا هذا والثاني من تلك الجاهل
 ان ج (لا تعني بها حق حقيقة) بان يكون ج ذاتيا له ومحولا عليه بالذات (يعني
 شمول لما اذا كان ج وصفا له ومحولا عليه بالعرض وكذا لا تعني به ما هو
 محمول عليه اى هو صفة ج لعدم تناوله لما اذا كان ج ذاتيا له ومحولا عليه بالذات
 والحاصل ان تفسير القضية يجب ان يكون منطبقا على جميع انحاء الاستدلال
 المعلوم فلو كان المراد ما صنفه لا يتناول ما صنفه وكذا العكس فوجب ان يكون

المراد ام منها يكون شاعرا لجميع النضابا واليه الاشارة في قوله بل احد منها
 وهو صديق عليه ج من الافراد مطلقا وتلك الافراد قد يكون حقيقة
 متحققة في نفس الامر من غير اعتبار معتبر وفرض فاض كالافراد الشخصية ^{التي}
 ويكون الحكم عليها ما ان ج جيب او نحوه من الفصل البعيد والوضع العام ^{لشخصية}
 فقط ان كان ج فرعا او ما يماثل من الفصل القريب والخاصة وقد تكون
 تلك الافراد اعتبارية غير متحققة في نفس الامر بل باعتبار معتبر وفرض الفاض
 كالجوانس الجنس فانه اخص من مطلق الجوانس المعام من جميع الجنبات
 والاعتبارات الا ان المتعارف في الاعتبار هو القسم الاول ^{الاعتبار}
 المستعمل في القياس والعلوم بالحكم فيها على الافراد الحقيقية كما لا يخفى على من ^{المتفحص}
 ثم اعلم ان محصل مفهوم القضية يرجع الى تقديرين فقد الوضع وهو ان ذات
 الموضوع بعنوانه الذي تركيب تعييدي وقد الحمل هو ان ذاتها بر صفة المحمول
 الذي تركيب خبري اما الاول فقد اختلف فيه ولذا قال ثم انما انما اعتبر
 صدق عنوان الموضوع على ذاته وما يصدق به عليه من افراد الشخصية ^{التي}
 بالامكان يتناول به موضوع بالفعل وبالفرة حتى يدخل في كل اسود
 في تون كل اسود كذا الرومي مثلا لا مكان تضاد اسود وان لم يكن ^{بالفصل}
 والشيخ الرئيس لما وجد اى الاعتبار المذكور مخالفا للعرف واللغة
 فان الذات التي لينة عن السواد وانما لا يتناولها الاسود بحسب اللغة والعرف

وان المكن انما فها به اعتد صدقه اى عنوان الموضوع عليها اى على ذاته
بالفعل صادقا فى حال الحكم او فى الماضى او فى المستقبل وذلك الصديق
اما فى الوجود الحقيقى الخارجى بمعنى انها اذا وجدت فى الخارج بحسب الحقيقة
يصدق عليه العنوان بالفعل اوفى الوجود العرضى الذى معنى ان العقل
اعتبر انصافها اى انصاف تلك الذات بان وجودها بالفعل فى نفس الامر
يكون كذا اى نصفها بوصف الموضوع بالفعل بمعنى ان الذات الموجودة بالفعل
منصفة بوصف الموضوع كالمساوية مثلا بالفعل بحسب نفس الامر فمعناها صديقان احدهما
منصفة بوجود الموضوع وهى اعم من ان يكون فى نفس الامر اولا والاخرى انصاف
ذات الموضوع بوصفه ولا بد ان يكون فى نفس الامر سواها وجعل تلك الذات
فى الخارج اوله وجعل بالذات الحالية عن السواد دائما اى لا يتصف فى
وجوده الخارجى بالسواد بالفعل ولا اذا فرضية الفعل اسوة بالفعل يكون كذلك
فى نفس الامر لا يدخل فى كل اسوة على اى الشيخ ويدخل على راي الفارابي
وتفصيل المقام ان يقال لا بد من مكان انصاف ذات الموضوع بالعنوان فى نفس الامر
فان الذات لها فى الحقيقة وصفان تكا امتنع ان يتاينها وصف المحمول يمنع ان
يتاينها وصف الموضوع فاذا نزل كل ج ب معناه كل واحد واحد ما يمكن ان
يعبرج فى نفس الامر فهو ب فى نفس الامر فالفارابي اتفق على هذا الا مكان دائما
وجده الشيخ مخالف للعرف واللغة لما وفت زادت قيد الفعل مكن ذلك الفعل ليس

فعل الوجود في الاعميان فقط بل ما يعم الوجود الخارجي والفرضي والذهني كما انه
 ليس فعل الفرض ولا ما يعمه بل فعل نفس الامر فالذات الخالصة من العنوان ان
 يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً به بالفعل وكان كذلك في نفس الامر
 مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج ما لم يكن اسود
 ولكن يكون اسود في نفس الامر اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما الذات الخالصة
 من العنوان دائماً كما روي في مثالنا هذا لا يدخل في الموضوع اعني الاسود
 واما على رأي الفارابي فدخل في الموضوع لا يتوقف على شيء من ذلك هذا
 من قال وهو شراح المطالع بدخولها على ائمة ابي الذات الخالصة من
 السواد دائماً واخذ في كل اسود على رأي الشيخ كما انها واخذ على رأي الفارابي
 قال وعنده انه لا فرق بين المذهبين في ذلك لان الفعل ليس ما هو كسب
 نفس الامر بل كسب فرض العقل فقد غلط من قلنا قد خرج في بعض عبارات
 قال الشيخ في الاشارات اذا قلنا كل ج ب فمضى به ان كل واحد واحد
 ما يوصف بـ ج سواء كان موصوفاً بـ ج في الفرض الذهني او في الوجود الخارجي
 وكان موصوفاً بذلك دائماً او غير دائم بل كيف اتفق ذلك الشيء موصوف
 بانه ب وهذا كما نرى بل على ان الذات الخالصة من ج دائماً واخذ في كل
 ج فانها لم يكن في وجودها الخارجي موصوفاً بـ ج لكننا في الفرض الذهني موصوفاً
 نفس الذات المعدومة في الخارج التي هي اسود بالفعل في نفس الامر

بعد الوجود كالجسم المتمد داخليه في كل اسد على راء كما انشا و
 على راء الفارابي الثالث من تلك المباحث المحل اتحاد الامر من
 المتغايرين في نحو من التعقل اى الوجود الذي يبنى بحسب نحو اخر من
 الوجود سواء كان ذلك الوجود وجودا ذهنيا كما في القضايا الذمينة او وجودا
 كما في القضايا الخارجية او مطلق الوجود كما في الحقيقة وذلك الاتحاد اعم من ان
 يكون اتحادا بالذات اي كما كان المحمول ذاتيا او بالعرض فيما اذا كان
 عرضيا فان الذات والذات في متحدان بحسب الحقيقة والوجود والوجود مودف متغايرا
 بحسبها وهو اى المحل اما ان يعنى به ان الموضوع بعينه المحمول
 بعينه بحسب الحقيقة والوجود فيسمى المحل حقيقة المحل الاولى لكونه اول
 والكذب وتسميه بعض المتفكرين بانه ما يفيد ان المحمول بعينه عزاء حقيقة
 والاول بعدد على ما قالت انشاده الوجود هو ما يثبت دون الثاني على ما لا يخفى
 اعم من هذا القبول محل الشيء على نفسه من صحيح غير مقبولة لانه ان كان مع تفا
 بين الطرفين بان يوجد احدهما مع حقيقة والاخر مع حقيقة اخرى وانما بدون
 التغاير بينهما بان يتكرر الاتفاقات الى شئ واحد ذاتا واعتبارا فيجعل ذلك
 على نفسه من غير ان يتعد المتفتت اليه فالاول واثنا هو الثاني ضرورة ان
 النسبة لا تتعقل الا بين شيئين ولا يمكن ان يتعقل شئ واحد التغاير من
 نفس واحد في زمان كذلك وقد يكون المحل الاول نظريا ايضا كما يكون

ومثله ما عرفت اتفاق كون الوجود عين الابهية مما يحتاج الى البرهان او
 يقتضيه اى الحمل على مجرد الاتحاد في الوجود اى انها متحدان في الوجود
 دون الحقيقة سواء كان بالذات او بالعرض فيسمى الحمل حبيته الحمل
 الشائع المتعارف متعارفه وشيوع استعماله ونفسه ذلك المتحقق
 بانه ما يفيد كون الموضوع من افراد المحمول او ما هو فرد لا هو فرد لا خمسة
 والفرق بينهما ان الاول يفيد على حمل الانسان على الحيوان بخلاف الثاني
 وربما يطلق الحمل المتعارف في هذا الفن على الحمل المتحقق في المحصورات وما في
 قولنا كالمسكة وهو اى الحمل المتعارف دون غيره المقبض في القياسات
 العلوم لان مسائل العلوم لا يكون الاكيدة وينقسم اى الحمل المتعارف
 بحسب كون المحمول ذاتيا للموضوع او عرضيا الى الحمل بالذات
 او بالعرض كقولنا زيد ابن دهمش او قد ينقسم الحمل بالنسبة
 المحمول الى الموضوع اما بواسطة في كقولنا زيد في الدار او ذو كقولنا
 زيد ذو مال اذ له كقولنا زيد الفصل فهو الحمل بالاشتقاق والحمل بغير
 في توسط ذو حقيقة الحلول وهو ليس متحققا بالبادى بل بحري في المشتقات
 ايضا فان العرض المم من العرضي والمحمول بالحقيقة في قولنا زيد ذو مال هو
 بين المال وصاحبه اعنى التملك او بلا واسطة شئ من الامور المذكورة
 هو القول على اى يقال لما يحمل بذلك الحمل ذلك كما يقال للحمل يقول هو

الحمل بالمواطاة وحقيقة هو يستدعي وصق باعتبار وكثرة باعتبار آخر
 اعم من ان يكون الوصق بالذات او بالعرض ومن ان يكون جهة الوحدة الوحد
 او غيره لكن المتعارف في الاعتبار هو الاول وذلك الوجود اعم من ان يكون
 بالذات او بالعرض ومن ان يكون في هذا او خارجا او مطلقا وذلك لان
 اعم من ان يكون بالذات او بالعرض على ما عرفت سابقا ثم ان التقسيم الاول
 لعدم شموله الحمل الاشتقاق في ليس كما مر فبعد تقسيمها متافكا كما تراها فلا بد
 ان يقسم الحمل او لا الى الاشتقاق والمواطاة ثم المواطاة الى الحمل الاول
 والمتعارف كما عند بعض المتفنيين والاشبه ان اطلاق الحمل عليهما اي
 الحمل بالاشتقاق وعدمه بالاشتراك اللفظي اي بمجرد اشتراك اللفظ
 من دون مفهوم جامع كليا كان او جزئيا يحل على نفسه بالحمل الاول
 ودون المتعارف ومن هناك اي من اجل ذلك نسمع ان سلب الشيء
 عن نفسه محال هذا في الموجود اما في المعدوم فيصح سلب جميع الاشياء عنه
 سلبا شائعا فان لم يكن موجودا لم يجب ثبوت شيء له امتنع وجوده او امكن
 فطائفة من المفهومات يحل على نفسها حملات شائعا او بالعرض كالمفهوم
 فانه يحل عن نفسه ذلك الحمل وكذا الممكن العلم ونحوهما كالموجود المطلق
 والامية المطلقة ونظائرها وطائفة اخرى لا يحل على نفسها بذلك
 الحمل اي المتعارف بل الحمل الاول بل يحل عليهما نقائضها ذلك الحمل

كاللاشيء واللامفهوم لا يحمل اذ يحمل عليها فاعلمها اعني الشيء والمفهوم ^{بالمفهوم} ^{بالمفهوم} ^{بالمفهوم}
 والضابط ان كل كلي هو مع نقيضه شئ لجميع ضرورة انتفاع ارتفاع
 النقيضين ومن جهة نفس ذلك فيجب ان يصدق هو ونقيضه عليه حتى لا يلزم ذلك
 فان كان مبدءا متكررا النوع فهو محمول على نفسه والانتقيض محمول عليه لما الاول
 فلا بد من عروض الشيء يستلزم عروض المشتق منه من حيث انه مشتق منه وعروض
 مبدء الاشتقاق امر يستلزم حمل مشتقه عليه واما الثاني فلا بد ان يكون لك مكان
 محمول على نفسه لانتفاع ارتفاع النقيضين وحمل الشيء على نفسه يستلزم عروض مبدء الاشتقاق
 لما هو يستلزم عروضه بنفسه يكون متكررا النوع وهو خلاف المفروض كذا افاد بعض
 المحققين من اجلة المناظرين في بعض نفايقه ومن ههنا اي من ان طائفة من
 المفوضات يحمل عليها فاعلمها حملات انتفاع كونه محمولا على نفسها محلا اوليا
 اعتبر في تحقق التناقض بين امرين اتحاد على الحمل فوفت الوحدات
 الثمانية الذاتيات اي ان كانت فان الامفهوم مثلا محمول على نفسه محلا اوليا
 ونقيضه حملات انتفاعا نفس الاجتماع بين النقيضين ههنا شك وهو ان
 الحمل الذي لا بد في تحقق كل قضية مرجية محال فلا حصل فلا قضية لان مفهوم
 ج في قوله كل ج ب اما عين مفهوم ب او غيره فان كان الاول فلا شك
 وان كان الثاني فلا اول مع ان كلام المرين من مرجيات الحمل على ما فرغ
 وابنه الاشارة في قوله والعينية ينافي المغايرة والمغايرة ينافي الاتحاد

المكان المتعارفينها وحله ان المتعارفين وجه لا ينافي الاتحاد من جهة
 فنج من ب بحسب نوم الوجود وغير بحسب نحو اخر منه على ما عرفت نعم يجب
 ان يوجد المحمول لا بشرط شيء حتى ينص في امر ان المتعارف والافاضة
 فانه متعارف مع الموضوع بحسب المفهوم وتحدوه بحسب الوجود ويجوز ان اذا اخذ
 بشرط شيء او بشرط الاشياء فانه لا يتحقق حينئذ الا احداهما والمعتبر في المحل
 المتعارف صدق مفهوماً للمحمول على الموضوع صدق الكلي على جزء
 او احد المتعارفين على الاخر وذلك الصدق اما بان يكون المحمول ذاتياً
 للموضوع او عرضياً او صفافاً ثمانية كالسواد بالنسبة الى الجسم او صفافاً
 مستتر عنه اما بلا اضافة ومفاد ان الكيفية السواد بالنسبة الى الارض
 مثبتة في جهة الخمسة في نفس الامر بناء على ان الموضوعات التصويرية كلها
 ثابتة في نفس الامر كما ينبغي لا يستلزم صدق قولنا الخمسة شروح
 لان الزوجية بالنسبة الى الخمسة مثبت لك وفيما شارة الى جواب شكك
 او ر على ما عرفتهم المذكورة وحاصلها ان اذا تصورنا زوجية مثلاً ثم قصدنا
 الحكماء عنها فنقول الخمسة زوج يجب ان يكون صادقاً اذ لا نفي بعد فيما
 اى القضية الاسطية بقضائها في نفس الامر وقد تحقق جهنا وحاصل الجواب ان
 لا يصدق القضية الا اذا كان المحمول ذاتياً للموضوع او عرضياً والزوجية بالنسبة
 الى الخمسة ليست كذلك والذي يفهم من المعقود ان في حاشية القديمة ان الموجز

في نفس الامر على تخمين نحو يكون تخفف فيها بعض اختراع الذهن وتعدد وهو يكون
 تخفف لا باخترانه بان يكون موجودا في حد ذاته مع قطع النظر عن اعتباره ^{نفسه}
 والمعتبر في مسدق القضية هو التمثيل الثاني والمحقق بهما التمثيل الاول ^{الشكل}
 ولا يخفى مانته من الاستبعاد واجاب بعضهم بان نفس الامر هو العقل ^{المعقول} والفعال
 بهما غير متحقق ثمه ولا يخفى عليك ان قولنا الواجب موجود قضية تخفف في ^{نفس الامر}
 قبل العقل الفعال ضرورة ان الواجب كونه مبدا لكل لا يكون تخفف في نفس الامر
 عبارة من تخفف في العقل الفعال واجاب استاذنا النجاشي فورا الله فمرق
 بان مدار صدق القضية على كون الثبوت الذي منى على نفي الثبوت الواقعي
 وهذا ليس كذلك بمعنى ان ثبوت المحمول للموضوع كما يكون في الذهن يكون في
 الواقع لانا اذا تصورنا زوجية الخمسة يكون نفس ثبوتها في الذهن لا ثبوتها لها
 حتى يلزم من ذلك مسدق قولنا الخمسة زوج ويمكن رجوع جواب الهم والمحقق
 فانهم الرابع من تلك المباحث فيه ثكاث اربع الكثرة الاولى
 ثبوت شئ شئ في طرف ذهنا كان او خارجا فرج فعلية ثابت له
 وتقرره بمعنى ان ذلك يتوقف على ذلك ومستلزمه لثبوت امر ثابت له
 في ذلك الطرف سواء تحقق قبل ذلك الثبوت او حاله المشهود ان ثبوت
 شئ شئ في طرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الطرف ووجوده ونقض ذلك
 بالوجود فانه لو كان للموجود وجودا مابعدا او غيره على الاول يلزم تقديره على نفسه

وعلى ان في تنقل الكلام اليه وكذا فيلزم ان يكون لشيء واحد وجودا في غير
 متناهية بعضها فوق بعض ومن هنا حصل الامام الرازي تلك القاعدة بغير
 الوجود وانكر العلامة الدواني الفرعية وسلم الاستزمام والحق على ان اشار اليه
 المصنف الفرعية باعتبار الفعنية والاستزمام باعتبار الثبوت فالوجود من حيث
 انه عارض من بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض اعم من مرتبة الوجود
 وان كان بعدية لا بالزمان بل بالذات فمنه ان في كل شيء ما اعم من شيء
 ثبت الامر في حق تحقيق وجود في الذهن كالكتابة لذلك وهي الذهنية
 اعم من تسمى بهنية او لا ذهنية مقدرة وجود في الذهن كالامتناع في
 الباري فمفني قولنا كل شريك الباري متمنع كماله وجود في الذهن وفرض الفصل
 شريك ابتداء فويكث لو وجد فيه كان متمنا كسب نفس الامر وبنوع الحقيقة
 الذهنية او امر خارجي محقق وجود في الخارج كالجوانبة لافان وبنوع
 هي الخارجية او امر خارجي مقدور وجود في الخارج كالطيران للفقهاء و
 بنوع هي الحقيقة الخارجية او امر مطلقا سواء كان ذهني او خارجيا فيجب
 ان تقديرها وبنوع هي الحقيقة على الاطلاق كالقضايا الهندسية و
 الحسابية فان قولهم كل مثلث كذا ابتداء الحكم فيه كل مثلث وجد في الخارج
 او لم يوجد حتى وجود او قدر حتى ان هذا الحكم يشتمل المثلث الذي اضلاجه اعظم
 من قطر المثلث الاعظم مع امتناعه في الخارج وكذا قولهم كل عدد كذا ابتداء الحكم

كل صدق امتنع وجوده في نفس الامر او امكن فخرج من القوة الى الفعل ولم يخرج
حتى ان هذا الحكم يشمل العدد الذي صدقه ازيد من مرتبة مع امتناعه في نفس الامر
وبالجملة لما كان البتة كما ثبتت في نفسه لم ينبغي ان يغير الفسحة ومن ثمة ما حكاه
ادرج الحقيقة الذهنية والحقيقة الخارجية في الخارجية هذا في الاجاب و
اما السلب مطلقا فلا يستلزم صدقه وجود الموضوع اصلا بل
قد يصدق بانتقائه كما يصدق بوجوده بعد تحقق مفهوم السالبة
في الذهن لا يكون الا بوجوده اى الموضوع فيه اى الذهن حال
الحكم فقط لا قبل ولا بعد لامتناع الحكم على المحمول مطلقا كما عرفت والحاصل
ان هنا امرين ارتفاع المحمول من الموضوع بحسب نفس الامر والحكم به معنى
السلب الاول لا يستلزم وجود الموضوع اصلا والثاني يستلزم وجوده في الذهن
حال الحكم وان كان ارتفاع المحمول لا يقتضي ذلك الحكم في الاجاب اذ قبله على
فما سلب ايضا امر ان ثبوت المحمول للموضوع بحسب نفس الامر وجود الموضوع لك
اما حال ذلك الثبوت اذ قبله والحكم بذلك الثبوت اى الاجاب وهو لا يستلزم
وجود الموضوع اذ ربما كان الموضوع معدوما حاله الحكم مع صحة الاجاب كقولنا زيد
سبوح قد افان هذا الحكم يصدق اذا يوجد كذا في شرح المطالع ويرد عليه ان
اراد بالاجاب الخارجي فلا نسلم ذلك وان اراد بالاجاب الذهني فليس
لكنه انما يستلزم وجود الموضوع في الذهن وهو متحقق كيف طبيعة الربط الاجاب

يقتضي وجود الموضوع كما سبق فاعلم ان الايجاب يستلزم وجود الموضوع
 بحسب الحكاية والحكي عنه جميعا بخلاف السلب فانه لا يستلزم وجود الموضوع بحسب الحكاية
 الكنتية الثانية المحال من حيث انه محال ليس له صفة في العقل كما انه
 ليس ذلك في الخارج فهو من تلك الميضية معدوم ذهنا خارجا
 ومن ههنا اي من كونه معدوما في الذهن والخارج يتبين ان كل حرج في
 الذهن حقيقة اي من عدم ذاته بل فعل الذهن واخره هو حرج في نفس الامر
 فانه ان كان محالا فقد ظهر انه لا يمكن ان يحصل في الذهن وان كان يمكن فوجوده
 وان كان في الذهن من اذ هو نفس الامر الا ترى انه موصوف بالامكان في نفس الامر
 فله وجود كذلك كذا انقل عنه في الحاشية فلا يحكم عليه اي من ذلك محال
 بتلك الميضية ايجابا بالامتناع وسلبا بالوجود مثله لما عرفت الاعلى امكن
 ذلك محال من جهة اذا كان من الممكنات فتصور اي تصور ذلك الامر الكلي
 لم يظهر الى الآن فانظر في الفيد بل الاول تركه فان الذهن يمكنه تصور كل شيء
 ولو بالوجه حتى عدم نفسه على ما عرفت سابقا وكل محكوم عليه بالتصديق في
 الطبيعة المتصورة كما هو وكل متصور ثابت في نفس الامر لانها في مفهوم
 ايجابي صادر كالمتقوية والسببية ونظائرهما فكل محكوم عليه بالتصديق ثابت في
 نفس الامر فلا يصح عليه اي الامر الكلي المحكم من حيث هو مع قطع النظر
 عن الظاهر من الازاد كما ان بعضها بالامتناع في نفس الامر وما يجزى وحده

كما عدم المطلق نعم اذ الوحد الامر الكلي باعتبار جميع موارد تحققه في
 بعضها اى باعتبار انطباقه على الازاد كلها او بعضها يصح الحكم عليه اى ذلك
 بالامتناع مثلا ثابت للطبيعة اى طبيعة ذلك وذلك اى ثبوت امتناع
 للطبيعة صادرة بانتفاء الموارد في نفس الامر وحيث اى من اذ انفق الامر كذا
 الاشكال باقتضاء التي محملا منها منافية للوجود نحو ثبوت الباري
 مستمع واجتماع النقيضين بحال والمجهول المطلق بمنع عليه الحكم
 والمعدوم المطلق يقابل الموجود المطلق فوجبه الاشكال ان يقال
 المقدمة القابلة بان ثبوت شئ شئ او متصوفة بالامتناع مثلا فانه ثابت
 بشرط كبرى اى مثلا بحسب نفس الامر مع ان الازاد ليس لها ثبوت بحسبها وكذا
 الطبيعة المطلقة المنفردة معها لا متساها بحسبها وتوجيه الجواب ان فرقنا بين
 المحكوم عليه والمثبت و فان مرتبة الاول مرتبة الحكاية كما ان مرتبة الثاني مرتبة
 الحكمي عنه ففى ثبوت شرعية الباري مستمع وان كان المحكوم عليه الطبيعة من حيث
 لكن المثبت له اى من حيث انطباقه على الازاد لما ثبوت في نفس الامر مع
 قطع النظر عن تلك الحقيقة واخذنا مطلقه ولا يستدعي ثبوت شئ شئ في كل
 باعتبار ثبوت المثبت له في ذلك الطرف بذلك الاعتبار وكذا المحكوم عليه بامتناع
 الحكم في ثبوت المجهول المطلق بمنع عليه الحكم الطبيعة من حيث اى ذلك الطبيعة
 لانسانها بالمفوضية والشبهة موجودة في نفس الامر والمحكوم عليها كذلك المثبت

الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد وبنوع لعدم الافراد منها معدومة فلا يكلم
 عليها بكلمة ايجازي او سلبى وذلك لان كل ما في نفس الامر فهو معلوم بالمفهوم
 او الشبهة ولو اجمالا وكذا هو مفهوم عليه كك واذ كان حال الافراد كذلك
 فما ظنك بما هو منطبق عليها من حيث هو كذلك واذ عرفت ذلك علمت ان
 ما قلناه المصحح في مبدأ بحث التصورات في حل بنوع الشبهة من انه معلوم بالذات
 مجهول مطلق بافترض راجع الى ما قلنا لان الطبيعة الدالة على معلومة بمفهومها
 او شئيتها او عنوان وجوده مطلقه بحسب مجرد فرض اياها لك فالكلمة بالنظر الى
 الاول وسلبه بالنظر الى الثاني وجبته لاجابة الى اعتبار الحكم على الافراد
 كما ذكره بعض المحققين ونحن نتردد من ذلك ونقول بعدم الفرق بين الحكم
 والشيء قلنا لا شائى انما الحكم فتركك القضايا بالمفهوم او الشبهة
 في نفس الامر ولا في الخارج مع الطبيعة المنطقية على الافراد فهو بالاعتبار الاول موجب
 في نفس الامر وبان في مبدء ثبوت الامتناع مثلا بالاعتبار الاخر وثبوت
 في نفس الامر باعتبار السابق فوجوده والعدم باعتبارين فلا تناقض وعلى ذلك
 نفس البؤى من القضايا وبما ذكرنا فتركك الجواب عن اشكال اخر اودعته
 في آوان الاشتغال بالكتاب من ان قولنا شر كيد الباري متنع مثلا شئيه
 هو بطلان هو لا محسورة لعدم السور ولا طبيعة ثبوت الامتناع للافراد ايضا ولا
 اما على راي المتأخرين فكلون حكمه على الطبيعة صفة ولما على راي القضا

نفهم ثبوت الامتناع للطبيعة المطلقة التي محكوم عليها عندهم بحقيقة الانها طبيعة
 متصورة وكل ما يشترك في تلك الثبات في نفس الامر وكل ما هو كذلك ليس بممتنع
 في نفس الامر لاستحالة اجتماع التقيضين فبطل المصير مع ان جمهور القضاة ^{والشأن}
 والمصنفين يفتنون به فانهم اما الذين قالوا ان الحكم في تلك القضايا على ^{الواقع}
 حقيقة دون الطبيعة فمنهم من قال وهو شراح المطالع انها اي تلك القضايا
 سوابب فان معنى قولنا شريك الباري مستنع مثلا لا شئ من شريك الباري يمكن
 الوجود او بوجوه ولا ريب انه اي الحكم يكوننا سوابب تحكم غير مجموع
 لان كل مفهوم شريك الاخر فاعض الحكم بينهما بالاياب فارجاع مثل هذا ^{القضايا}
 الى السوابب ارجاع احد التباينين الى الاخر ولا يخفى بطلانه ومنهم من قال
 وهو العلامة المتعارفة انها اي تلك القضايا وان كانت موجبات حكم فيها
 بالارتفاع لكنه اي الاياب في تلك القضايا لا يقضي الا نقضها
 الموضوع حال الحكم كما في السوابب على ما عرفت من غير فرق بينهما
 ولا يخفى انه يصادم البداهة فان الفرق بين الموجبة والسالبة من حيث
 استبعادها وجود الموضوع وعدم استبعادها عدمه لا يوجب ضرورة لابقا من مثل
 انكار ومنهم من قال وهم الجمل الغفير من محققين الآخرين ان الحكم في القضايا
 المذكورة على الافراد الفرضية المقدرة الوجود في الذهن او الخارج كانه
 قال مثلا ما ينص على عنوان شريك الباري ويفهم صدق عليه كذلك

ممتنع في نفس الامر فان قضية على هذا حقة ولا يذهب عليك انه يلزم على
 هذا ان يكون ثبوت الصفة ازدي من ثبوت الموصوف فان الاعتناء
 متحقق في نفس الامر بخلاف الافراد فتدبر بعد اشارة الى ان الافراد
 لانها بما مفهوما يجالي مصادق كالمفوضية والشبهة بحسب نفس الامر لها تحقق
 بحسبها لاجل ما ذكرتم بعينه الكثرة الثالثة الاتصاف الانضمامي وهو
 الموصوف في طرف الاتصاف بحيث ينضم اليه الوصف في ذلك الطرف الم
 من ان يكون زهنا او خارجيا يستدعي تحقيق الحاشيتين ووجودهما في
 طرف الاتصاف الا ان استدعائه وجود الموصوف على سبيل التوقف و
 وجود الوصف لا على سبيل التوقف بخلاف الاتصاف الاتزامي وهو
 كون الموصوف في طرف الاتصاف بحيث يصح انتزاع الوصف عنه فانه يمكن
 بل يستدعي ثبوت الموصوف فقط في طرف الاتصاف و ثبوت الوصف في
 طرف ما وكلها على سبيل التوقف لكن لا كيفا كان بل بحيث لو لاحظ العقل
 صح انتزاع الوصف عنه مثلا مصداق الحل في قولك زيد اعلمى هو زيد كجيب
 في الخارج فانه في ذلك الوجود على وجه يصح للعقل انتزاع الاعلمى عنه بان يفتا
 بينه وبين البصر فتجرب سلبا عنه بالفصل بانارة بالفرق النوعية فيحكم عليه انه متوقف
 بالهي حكما صادقا و ظاهر ان مسدود هذا الحكم لا يستدعي ثبوت امر سوى الموصوف
 المعين على وجه الخاص اذ لاحظ السلب من الوجود الخارجي الا انه يستدعي من

موجود في الخارج فيسلي ما ذكرنا الحال في الانصاف الذي منى فان مصدر الحكم
 فكيف الانسان هو موجود في الذهن على وجه خاص يعتبر مبدأ الانتزاع العقل
 الكلية منه ثم بعد اشتقاق كذا نقل منه في الحاشية مطابقا لما خلفه العداء
 الدواني في الحاشية القدية فمطلق الانصاف وطبيعة من حيث هي
 لا يستدعي ثبوت الصفة في طرف مطلقا ولا لا تنفك ولما مطلق
 الثبوت في طرف الانصاف او غيره على سبيل التوقف او لا على سبيل الضرر
 لا يتاني من ماعز الشك والفرض بين مطلق الوجه وخصومه في طرف الانصاف
 مما لا يخفى على احد فان ما لا يكون موجبا في نفسه بوجه يستحيل ان يكون
 موجبا للشيء على نقل من الشك والتقاء المحققون بالقبول وذلك ان المقدم
 المطلق لا يغير منه والانصاف خارجا كان او ذهنا ليس محققا في الخارج
 حتى يلزم تحقق الصفة فيه فبما اذا كان خارجا فمضى كون الانصاف
 خارجا كون احدي الاشياء لك لانه اى الانصاف نسبة وكل نسبة
 تحققها في طرف فرع تحقق المنتسبين المتأثرين في ذلك الطرف
 بل هو اى الانصاف متحقق في الذهن وفي اشارة الى جواب شكال
 او ربما من ان الانصاف نسبة فلو انقضى وجود الموصوف لا تنقضي وجود
 الصفة وحاصل الجواب ان مطلق تحقق الانصاف يستدعي مطلق تحقق الطرفين
 وكذا تنقضي في الخارج او الذهن يستدعي تحقق الطرفين فيه لكن الانصاف ليس متحققا

في الخارج حتى يلزم تحقق الصفة فيه بل هو متحقق في الذهب هو يستلزم تحقق
 فيه فظهر ان ثبوت شئ شئ يستلزم ثبوت الثبوت له في طرف الاتصاف
 بخلاف ثبوت الثابت فيه وان كان في خصوص الاتصاف الانضمامي الخارج
 الموصوف متحد الصفة في الاعيان بحسب الوجه وفي الاشتراعي الخارجي
 الموصوف متحد معها بحسب الاعيان بمعنى انه في وجوده العيني بحيث يصح
 للعقل اشتراع الوصف منه وحكمه بالاتحاد بينها كالسما والفقية فان في
 العيني بحيث يصح للعقل اشتراع الفرقية عنه والحكم بالاتحاد بان بقا سبب
 وبين الارض متحد بينهما اضافة مخفوفة فيحكم بالفرقية الكثرة الرابعة ان
 المتأخرين اخترعوا قضية سموها سالبية المحمول وذلك لانه ليس من
 الصفة من ولا اثر في كلام القدماء بل هي اضافة في المعدول عنه هم وفرقوا
 بينها وبين السالبة بان في السالبة ينصرون الطرفين ويحكم بالسلب
 اي سلب احد الطرفين من الاخر وفي السالبة المحمول يرجع ويحكم ذلك السلب
 على الكثرة فاذن معنى قولنا ج ليس على تقدير السالبة ج ثبت ب و
 تقدير السالبة المحمول ج ثبت ب سب و فرقا بينهما وبين المعدول بان
 فيها اشارة الى حكم معقود بخلاف المعدول ولا ينبغي ان السلب من حيث انه
 لا يمكن ان يكون جزء المحمول مع ان المعقود في المعدول كون السلب جزء المحمول
 من غير اعتبار امر اخر فنزع القضية على تقدير ثبوتها احد نوعي المعدول

وحكموا بان صدق الايجاب فيها اي نفي الوجود لا يستلزم
 الوجود اي وجود الموضوع بل السلب فيها يستلزمه كالايجاب
 اي كما ان الايجاب يستلزمه في غير ما نفيها سلبية تلك الوجود كما ان سلبها
 الموجبة واستلزامها بان اذا صدق سلب ب من ج صدق انه متفق عنه
 والا بعد من يقضيه اي ليس متفق عنه فلا يصدق ان الوجود حقت واذا صدق
 ان ج متفق عنه ب صدق سلب ب عنه ولا بد عليك ان يقضي الموجبة
 ان الوجود المحمول السالبة المحمول وهي يمنع مع الوجود عند انتفاء الموضوع
 كما ان السالبة المعهودة يمنع منها وقرحتك كقوله بان الربط الايجابي مطلقا
 اي طبيعة من حيث هي يقتضي الوجود اي وجود الموضوع وطبيعة الربط السلب
 كذا لا يقتضيه الا لا دخل فيه لموضوعه المحمول كما لا دخل لموضوعه الموضوع على ما نفي
 الشيخ وانت خير بان موضوعها وان كانت شتملة على امرين معا على الايجاب السلب
 لكن السلب مقصور فيها دون الايجاب بخلاف الموجبة المعهودة المحمول فانها
 على مكرس ذلك ولما كان السلب معنا مقصورا كما ان الوجود لا باس بها لفتها
 الموجبات وموافقها تلك الوجود في الحكم وكذا ان كان الايجاب في الشبهة مقصورا
 كما للموجبة المحصلا لا باس بموافقها لها وموافقها للموجبة الوجود المحمول فيه
 وذلك لا بد في استدعائها للوجود من حيث اشتغالها على الايجاب ونظر
 في غاية توجيها كلامهم ومن ثمة اي من اجل ان الربط الايجابي مطلقا يقتضي

قيل الغافل هو المحقق الذي في حاشية التذيب انهما الى الابد المحمول
 قضية ذهنية لان اتصال الموضوع بسبب المحمول عن انما هو في الذهن
 فيقتضي الوجود للموضوع في الذهن لاني الخارج وجميع المفاهيم التصورية
 موجودة في نفس الامر حقيقة او تقديرًا لان كل مفهوم فهو نصف في نفس الامر
 بمفهوم ايجابى صادق كالمفوضية ونظائر على ما عرفت فاذا صدق السالبة
 صدق الموجبة التي محمولها سلبك المحمول وليس ذلك مبنيًا على ان تلك الموجبة
 لا يستدعي وجود الموضوع كما زعموا بل على ان الوجود الذي يقتضيه ذلك الايجاب
 هو الوجود في نفس الامر وجميع المفاهيم متشابهة في ذلك الوجود وهذا هو
 بينهما وبين السالبة الخارجية تلافى بحسب صدق وقوله وفيه تأكيد
 اشارة الى اشكال ودفعه اما الاول ان صدق السالبة الخارجية لا يقتضي
 وجود الموضوع اصلاً في الذهن ولا في الخارج وصدق السالبة المحمول على ما تقدم
 يقتضي وجوده في الذهن فيكون السالبة الخارجية اعم منها واما الثاني فهو ان
 بالوجود الذهني ههنا الوجود في نفس الامر وجميع المفاهيم التصورية متساوية
 الاقدام في ذلك الوجود التي من جعلها موضوع السالبة الخارجية فاذا صدق
 السالبة صدق الموجبة على ما رتقا واذا حققت الايجاب الكلي على الوجود
 الذي عرفت ففقس عليه اى على الايجاب الكلي مسائل المخصوصات من الايجاب
 الجزئي والسلب الكلي والسلب الجزئي فكما ان الايجاب الكلي يستدعي وجود الموضوع

فكذا لا يجاب الجزئي وكل من الآخرين كما يصدق بوجود الموضوع يصدق فيه
 وعلى هذا نفس قد جعل حرف السلب كلا ليس جزء من طرف
 اعم من ان يكون جزء من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما سواء ايت
 الحكم المعقود اولا اما عند من جعل السالبة المحمول قسما على طرف يجب ان يقيده اذ
 في تعريف المعدولة بقيد جزئها فان حرف السلب هناك ايضا جزء من المحمول فسميت
 انضائية معدولة تكون حرف السلب مع دلا من الوضع الاصل الذي هو السالبة
 وهي المعدولة اما معدولة الموضوع ان كان جزء من الموضوع فقط
 او معدولة المحمول ان كان جزء من المحمول فقط او معدولة الطرفين ان كان
 جزء من كليهما يجعل دلا دل موجبة والثاني سالبة فمحصلة لان حرف السلب
 اذا لم يكن جزءا من طرفي القضية فكل من الجزئين وجود محصل وخير هذا اعمى
 معدولة معقولة فانه معناه انه غير بصير ومحصلة ملفوظة لعدم اشتغال
 على حرف السلب وقد يخص اسم الموجبة بالمحصلة ويخص اسم السالبة
 بالبسيطة لان حرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا منها
 بسيطة بالقياس للمعدولة وهي اى سالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
 المحمول واخراج الى بيان الفرق بينهما لان الموجبة المحصلة تعدم اشتغالها على حرف
 السلب لا اشتغالها بهننا وبين السالبة البسيطة ولا بينهما وبين الموجبة المعدولة
 وكذا لا اشتغالها بهننا وبين سالبتها ولا بينهما وبين الموجبة المحصلة وكذا اشتغالها

وحيث ان البنية البسيطة وانما الاستنباط بينهما وبين الموجبة المعدولة من حيث
 استعمالها على حرف السلب ولا وجه للفرق انه متى صدق الالابا والوج من
 سلب الالابا عنه والافصاح من سلب الالابا عنه وهو يستلزم ثبوت الالابا له واذا
 صدق سلب الالابا عنه لا يلزم ثبوت الالابا له لجواز ان يكون حج الموجب اذا سلب عنه
 الالابا ثبت الالابا له وبالعكس وبما هو الكلام في الفرق المعنوي واما الفرق اللفظي
 فهو ما اشار اليه بقوله ويتاخر فيها اي في البنية البسيطة الرابطة عن لفظ
 السلب لفظا كما في الثانية كقولنا زيد هو ليس بكتاب او قد جردا كما في الثانية
 ويتقدم في الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو ليس بكتاب وفي الوجهة السالبة
 المحمول رابطتان والسلب بينهما وذلك ليكن معناه ربط سلب الربط
 كقولنا زيد هو ليس بكتاب ولما وقع الفراغ من سائر تقسيمات القضية
 كان ان يشيع في تقسيمها باعتبار الجهة فقال كل نفسية ايجابية نفسية
 لا تخفى عن احد الامور الثلاثة اما واجبة او ممنوعة او ممكنة فالوجوب وغيره
 كبنية النسبة فكل الكيفيات الثانية في نفس الامر المواد اي مواد القضايا او
 والدال عليها اي الامر الدال على شئ من تلك الكيفيات نطق او غيره والجهة
 والنوع وما اشتملت عليها اي القضية المشتملة على الجهة تسمى موجبة لاشتمالها
 على الجهة ورباعية لكونها ذات اربعة اجزاء ومنوعة لاشتمالها على النوع وما
 ان يعلم ان اقل مراتب القضية ان يكون ثنائيتي يقتصر فيها على في الواقع المحمول

ثم يصرح بالرابطة فيصير ثلاثة يفتقر بها الجهة فتصير رباعية وانما لم يجعلوا باعتبار
 السور خماسية لانه ليس له اعتبار زائد على الموضوع فان مفهومه اما جميع الازداد
 او بعضها وهو الموضوع بالتحقق بخلاف الجهة والموجبة لبطيطة المكان حقيقة
 اى منشاء ايجابا فقط او سلبا فقط ومركبة المكان حقيقة مملئة منها
 اى من الالجاب السلب والعبارة في التسمية اى في نسبة المركبة بالموجبة والسلب
 للجنس الاول منها اصطلاحا فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سلبا
 كانت القضية سالبة والا اى وان لم تشمل على الجهة مطلقا ومحملة
 من حيث الجهة وهي اى الجهة ان وافقت المادة كقول كل انسان حيوان
 بضرورة صدقت القضية الموجبة والا اى وان لم توافق المادة كقول
 كل ان كان كاتب فمفرد كذبت القضية والخفيق ان المواد الثلث
 الحكيمة بمعنى الوجود والامكان والامتناع هي الجهات الثلاث المنطقية
 لا غير وقيل بل انها غيرها اى تلك المواد غير تلك الجهات والا لكانت
 لوازم الماهيات واجبة لذاتها فانما واجبة الثبوت بغير ذاتها فكانت
 واجبة الوجود لذاتها والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه
 وبين وجوب الثبوت لغيره فان الوجوب في الاول صفة الموجود في نفسه
 وفي الثاني صفة الوجود والرا بطل وايضا هو كيفية بطر النسبة في الاول لنفسها
 في الثاني والاول محال غير لازم اى كون اللوازم لذاتها واجبة الوجود

لذاتها وان كان محال الاستزادة فقد واجب لذاته لكونه غير لازم والتمسك
 لانه غير محال اي كونها واجبة الثبوت لغيرها وان كان لازما لكنه غير محال
 فالمحال ليس لازما واللازم ليس محال هذا الذي ذكرناه من كون الاشياء
 كيفية للنسبة اليجابية في نفس الامر بالوجوب وغيره على سبيل التقديم
 من المنطقين فان المادة عندهم هي كصفة النسبة اليجابية ولا كل كصفة
 اليجابية في نفس الامر باحد تلك الامور وهي تختلف بايجاب القضية عليها
 والجهة انما هي باعتبار المعبر بها لغير المادة اعم منها او اخص او مبناها وبغير
 تصور واعتبره بعبارة هي ^{الصافية} ~~التي~~ ^{التي} ~~تفصل~~ ^{تفصل} هذا قد يخالف الجهة الماد في القضية
 بخلاف اصطلاح المتأخرين واما على مذهب المحدثين منهم فان
 المادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة اية نسبة كانت ايجابية
 او سلبية كدوام او زوال الى غير ذلك من الكيفيات الغير المتناهية
 كانت الموجبات غير متناهية فهي اي الموجبة ان حكم فيها باستحالة
 انفكاك النسبة مطلقا اي سواء كان من رعا الذات او مفصلا عنها
 مفصلا فان بعض المفارقات لو انقضت لازمة بين الطرفين يكون احدهما
 ضروريا بالآخر فضرورية مطلقة اما الاول فلا شأنها على الضرورة واما الثاني
 فلعدم تقيد الضرورة فيها بوصف او دقت او حكم باستحالة الانفكاك مادام
 الوصف اي شرط انصافات المفروض وصفه فشرطه عامة اما المشروط

فلا شئ من الضرورة فيها بالوصف واما العامة فكلها اعم من المشروط الحاشية
 او حكم باستحالة الانكسار في وقت معين من اوقات وجود الموضوع
 فوقية مطلقة تنفيها للضرورة بالوقت المعين وعدم تنفيها بالادام
 او حكم بما في وقت غير معين اى لم يبين ذلك الوقت في القضية
 فمتشعبة مطلقة اما المتشعبة فلعدم التبيين واما المطلق فلعدم التنفيها بالادام
 او حكم بعدم انكسارها مطلقا بالمعنى الذى مر ذكره فدلالة مطلقة
 ووجه النسبة ظاهر ثم الضرورية المطلقة فبطون على ما حكم فيها بضرورة النسبة
 مادام ذات الموضوع موجود وهى الضرورية الذاتية كقولنا كل انسان حيوان
 وقد بطون على ما حكم فيها بضرورة النسبة ازالة ابد القولنا انفسا على عالم بضرورة
 وهى الضرورية الذاتية والفرق ان الضرورة فى الاولى مشروطة بوقت وجود
 اذ لو لم يوجد الانسان اصلا لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك محال بخلافه فى الثانية
 فانما ضروري غير مقيد بشرط فان انتفاء العلم عن شئ يستحيل لذاته والنسبة بينها
 ان الثانية اخص من الاولى لانه متى تحققت الضرورة ازالة ابد تحققت
 مادام ذات الموضوع موجود من غير عكس هذا فى الايجاب واما فى السلب
 فبما انت واما لانه متى سلب الجول عن الموضوع مادام ذاته موجود يكون
 عنه ازالة ابد الامتناع بثبوتها فى حال العدم كذلك العكس وكذا الادام فبطون
 على الادام الاذلى وهو دوام النسبة ازالة ابد او هذا القولنا كل شئ متحرك

بالدوام وقد يطلق على الدوام الذاتي وهو اسماء ما دام ذات الموضوع موضوع
كقولنا كل زنجي اسود دائما والاول اخص من الثاني على قياس ما مر في الضرورة المطلقة
او حكم بعدم انفكاكها ما دام الوصف اى ما دام ذات الموضوع موضوع
بوصفه فعرفية عامة اما العرفية فلان العرف العام يفهم هذا المعنى من الوجوب
الجزئي المقتضى بقية ما دام وهو الذى يكون اى وصفي موضوعه ومحموله ثابت كقولنا
لا شئ من القائم بقايد ولا شئ من ان لم يستيقظ وهذا القدر كاف نسبة
المعنى اى العرف ولا يجب طراد هذا الفهم في جميع القضايا واما العامة فكلها
من الوقية الخاصة التى سيجي ذكرها او حكم بفعليتها اى بوقوعها احد الازمنة
الثلاثة اى في جميعها اولا فى هذا اولا فى ذلك كاحوال ما هو متعال من الزمان مطلقة
عامة اما كونها مطلقة فلان القضية اذا اطلقت ولم يقيد بحية من الجهات كالدرء
وغیره يفهم منها فعلية النسبة فلما كان هذا مفهوم القضية المطلقة بحيث بها واما
كونها عامة فلانها اعم من الوجودية اللا دائمة والوجودية اللا ضرورية كما سيجي
او حكم بعدم استحالتها اى بعدم استحقاق النسبة المذكورة في القضية سواء
كانت ضرورية او غير ضرورية وبذلك لا ضرور فلا انها ممكنة عامة او حكم بعدم
استحالة الطرفين اى بعدم استحالة كلنا النسبتين المذكورتين في القضية فكذا
فممكنة خاصة ووجه النسبة عاين النفسين ظاهر ولا فرق
بين الايجاب والسلب فيها اى الممكنة الخاصة الا فى اللفظ لانها سواء